

Distr.: General  
5 February 2013  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٦-٨ تموز/يوليه ٢٠١٣

قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية:  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

إضافة

ردود المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على قائمة المسائل  
التي يتعين تناولها عند النظر في تقريرها الدوري السابع\*

\* وفقا للمعلومات الحالية إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مقدمة

١ - تعرض هذه الوثيقة رد حكومة المملكة المتحدة على قائمة القضايا والأسئلة الواردة في الوثيقة: CEDAW/C/GBR/Q/7، المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتعود الإشارات المتعلقة بأرقام الفقرات إلى التقرير الدوري السابع للمملكة المتحدة (CEDAW/C/GBR/7) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٢ - والبنود المعلم عليها وتشير إلى إحدى الدول المفوضة، مقدمة مباشرة من السلطة التنفيذية لكل دولة (السلطة التنفيذية لأيرلندا الشمالية، حكومة ويلز أو الحكومة الاسكتلندية).

٣ - وتلتزم حكومة المملكة المتحدة بإزالة العوائق التي تعترض الحراك الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص للمرأة في بريطانيا، من أجل بناء مجتمع أكثر عدالة. وفي هذه الأوقات الاقتصادية العصبية من الضروري أن نضمن الاستفادة من مواهب كل فرد في المملكة المتحدة. ويعد تعظيم قدرات المرأة أساسيا لإقامة اقتصاد قوي. وفي الوقت الذي نتخذ فيه القرارات الصعبة اللازمة لمعالجة العجز القياسي في المملكة المتحدة، نعقد العزم على القيام بذلك بشكل عادل مع توفير الحماية لأشد الفئات ضعفا.

٤ - ولدينا بعض أقوى التشريعات المتعلقة بالمساواة في أوروبا. وبريطانيا اليوم مجتمع أكثر تنوعا وتسامحا بكثير مما كانت عليه منذ جيل مضى وتقدمت مساواة المرأة بصورة كبيرة. ولدينا منذ عهد بعيد أعداد كبيرة من النساء اللاتي يشغلن وظائف؛ ويقوم المزيد من النساء بإنشاء مؤسسات؛ ولدينا أدنى فجوة في الأجور بين الجنسين على الإطلاق. وهذا أمر حدير بالفخر. لكن التشريعات لن تأخذنا إلا إلى هذا الحد فقط. وتعزز المساواة المبادئ التوجيهية لهذه الحكومة وهي الحرية، والعدالة، والمسؤولية، وتذهب إلى ما هو أبعد من مجرد سن المزيد من التشريعات، فهي تمضي إلى تعزيز مساواة المرأة من خلال الشفافية وتغيير السلوك. وفي النهاية، سيتطلب الأمر منا أن نعمل جميعا للنهوض بالمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة. بيد أن القيام بذلك سيساعد على بناء بريطانيا القوية الحديثة العادلة التي نريد جميعا أن نراها.

## الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي

### الرد على الفقرة ١

٥ - لقد مضت المملكة المتحدة إلى أبعد مما ذهبت إليه بلدان كثيرة في وضع واجب المساواة الاستباقية على عاتق الهيئات العامة. فقد بدأ نفاذ واجب المساواة في القطاع

العام<sup>(١)</sup> في سائر أنحاء بريطانيا العظمى في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وهو يقتضي من الهيئات العامة عند قيامها بوضع السياسات وإنجاز الخدمات، أن تولي العناية الواجبة إلى الحاجة إلى ما يلي:

- القضاء على التمييز، والتحرش، والإيذاء وأنواع السلوك الأخرى التي يحظرها قانون المساواة لعام ٢٠١٠ أو تُحظر بموجبه.
- النهوض بالمساواة في الفرص،
- تعزيز العلاقات الجيدة بين السكان الذين يتقاسمون خصائص تعنيهم مشمولة بالحماية، والسكان الآخرين الذين ليسوا كذلك.

٦ - ويجب على الهيئات العامة القيام بذلك بالنسبة لجميع الخصائص المشمولة بالحماية<sup>(٢)</sup>، بما في ذلك نوع الجنس. ومن المهم الإشارة إلى تطابق تلك المتطلبات الجوهرية لواجب المساواة، بصرف النظر عما إذا كانت الهيئة العامة في انكلترا، أو في اسكتلندا أو ويلز.

٧ - وتتيح المادة ١٥٣ من قانون المساواة للوزراء فرض 'واجبات محددة' على هيئات عامة معينة عن طريق تشريعات فرعية. وتتيح هذه 'الواجبات المحددة' للهيئات العامة تلبية المتطلبات الجوهرية لواجب المساواة بصورة أكثر فعالية. ومن هنا اتخذت كل من انكلترا واسكتلندا وويلز نهجا مختلفا.

٨ - ففي انكلترا، بدأ نفاذ الأنظمة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وهي تتطلب من الهيئات العامة أن تنشر معلومات متناسبة ذات صلة بالموضوع تبين امتثالها لواجب المساواة؛ وأن تضع أهدافا للمساواة محددة وقابلة للقياس. وتعزز هذه الأنظمة تحسين الأداء بزيادة الشفافية والمساءلة الديمقراطية. وتكفل هذه الشفافية لأي فرد من أفراد الجمهور تقييم أداء الهيئة العامة في ضمانها للمساواة بين المرأة والرجل.

٩ - وفي ويلز، بدأ نفاذ الأنظمة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ وهي تقتضي من الهيئات العامة في ويلز، بما في ذلك حكومة ويلز، نشر أهداف المساواة (التي تحدد بعد إجراء حوار مع السكان من ذوي الخصائص المشمولة بالحماية)؛ وإعداد خطة مساواة استراتيجية في

(١) واجب المساواة في القطاع العام (المادة ١٤٩ من قانون المساواة لعام ٢٠١٠) ويرد وصف له في الفقرتين ١١ و ١٢ من التقرير السابع.

(٢) الخصائص المشمولة بالحماية هي: السن أو الإعاقة أو التغيير النوعي للجنس أو الشراكة المدنية أو الحمل أو الأمومة أو العرق أو الدين أو المعتقد أو الجنس والميول الجنسية.

أقرب وقت ممكن بعد ذلك؛ وإجراء تقييمات لأثر المساواة على جميع السياسات، والعمليات والممارسات؛ والتشاور مع أصحاب المصلحة؛ وشرح الحاجة إلى اتخاذ إجراء، والنتائج المرجوة، وما الذي سيتم إنجازه، وبواسطة من وفي أي وقت وكيفية ذلك.

١٠ - وفي اسكتلندا، بدأ نفاذ الأنظمة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وهي تضع إطارا داعما للواجب الوارد في القانون، استنادا إلى جمع البيانات وتقييمها، والشفافية والمساءلة. ويتطلب الأمر من الهيئات العامة الاسكتلندية نشر 'نتائج المساواة'؛ والإفادة بكيفية دمجها الواجب في أعمالها؛ والاضطلاع بتقييم لأثر المساواة في سياساتها وممارساتها؛ وجمع واستخدام معلومات الوظائف بشأن المساواة والتنوع؛ ومراعاة المساواة في المشتريات العامة.

١١ - وفي أيرلندا الشمالية وُضعت استراتيجية المساواة بين الجنسين ٢٠١٦/٢٠٠٦ بحيث تتماشى مع الاتفاقية. ويوفر هذا إطارا سياسيا شاملا تسعى من خلاله الإدارات، والوكالات التابعة لها، والسلطات القانونية المعنية الأخرى، إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في سائر مجالات السياسات العامة الرئيسية. ويجري في الوقت الراهن تنقيح استراتيجية المساواة بين الجنسين وتحديثها.

١٢ - وتضع المادة ٧٥ من قانون أيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ الواجبات القانونية على عاتق السلطات العامة لاتخاذ نهج استباقي لتعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، ولاتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية. وتنفذ هذه الواجبات من خلال مشاريع المساواة التي تقرها لجنة المساواة وتقييمات أثر المساواة التي تنفذ بشأن مقترحات السياسات العامة.

١٣ - وتُجري أيضا الإدارات الحكومية والهيئات المستقلة ذاتيا والمرتبطة بها، أعمال مراجعة لأوجه عدم المساواة لتحديد أوجه عدم المساواة الرئيسية ذات الصلة بمهامها.

### المبادئ التوجيهية، الإنفاذ، الرصد، وتقييم الامتثال والاستعراض

١٤ - وللمساعدة على التأكد من فهم الهيئات العامة للمتطلبات القانونية لكل من واجب المساواة الجوهري و'الواجبات المحددة' أصدرت حكومة المملكة المتحدة سلسلة من المبادئ التوجيهية 'للبدء السريعة' لقطاعات محددة. ونشرت حكومتنا ويلز واسكتلندا أيضا مبادئ توجيهية مستقلة. كما نشرت لجنة المساواة وحقوق الإنسان طائفة من المبادئ التوجيهية أكثر تفصيلا لقطاعات محددة. ويعمل أيضا المكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة بصورة وثيقة مع إدارات الحكومة لإسداء المشورة والتوجيه بشأن كيفية الامتثال للواجب عند وضع السياسات وإنجاز الخدمات العامة.

١٥ - وتضطلع لجنة المساواة وحقوق الإنسان بالإفناذ الرصد وتقييم الامتثال لواجب المساواة وواجبات محددة. وهذه الهيئة القانون المستقلة صلاحيات لإصدار مذكرات امتثال للهيئات العامة التي تقوم بذلك ويمكنها أيضا تقديم مراجعات قضائية، والتدخل في إجراءات المحاكم. وقد أجرت لجنة المساواة وحقوق الإنسان مؤخرا تقييما لتنفيذ السلطات العامة للواجبات الإنكليزية المحددة المتعلقة بنشر معلومات المساواة كما أنها تتابع الأمر مع الهيئات العامة طبقا لذلك<sup>(٣)</sup>.

١٦ - وتُجري حكومة المملكة المتحدة في الوقت الراهن استعراضا لواجب المساواة، يشرف عليه فريق توجيه مستقل، كيما يقرر إذا كان واجب المساواة يعمل حسب المراد منه. والمتوقع الانتهاء من الاستعراض في صيف عام ٢٠١٣.

### الرد على الفقرة ٢

١٧ - وفي أيرلندا الشمالية يضطلع مكتب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء بدراسة نطاق تشريع المساواة من أجل تحديد الفجوات في الحكم والطريقة التي يمكن بها تنسيق التشريع الحالي، وتبسيطه ومواءمته، دون أي فقدان لأوجه الحماية الموجودة في القانون والمتاحة بالفعل. وسيدرس المكتب تشريعا يتعلق بالتمييز على أساس نوع الجنس بما في ذلك: قانون الأجر المتساوي (أيرلندا الشمالية) ١٩٧٠ (بصيغته المعدلة)؛ ومرسوم التمييز الجنسي (أيرلندا الشمالية) لعام ١٩٧٦ (بصيغته المعدلة)؛ وقواعد المساواة في الوظائف (التمييز الجنسي) (أيرلندا الشمالية) عام ٢٠٠٥؛ وقواعد إجازة الأمومة والإجازة الوالدية (بصيغتها المعدلة) لعام ٢٠٠٢؛ وقواعد مرسوم التمييز الجنسي لعام ١٩٧٦ (بصيغته المعدلة)، (أيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٨.

### الرد على الفقرة ٣

١٨ - تعد المملكة المتحدة في نهاية الأمر مسؤولة أمام الأمم المتحدة عن الامتثال للاتفاقية في جميع الأقاليم التي تنهض بمسؤولية علاقتها الدولية والتي امتد نطاق الاتفاقية بحيث يشملها، بيد أن كل حكومة من حكومات تلك الأقاليم مسؤولة عن سن تشريعها الخاص بها وعن وضع سياساتها العامة لتنفيذ أحكام الاتفاقية.

١٩ - وبالنسبة لجزيرة مان تُعد مساهماتها في التقارير الدورية للمملكة المتحدة المقدمة إلى اللجنة أهم آلية لرصد تنفيذها للاتفاقية. وفي جزيرة مان تقع المسؤولية في المجالات المبينة في

(٣) نشر المعلومات المتعلقة بالمساواة: الالتزام، المشاركة والشفافية، لجنة المساواة وحقوق الإنسان عام ٢٠١٢.

مواد معينة في الاتفاقية (مثل التعليم، الوظائف، والصحة) على عاتق الإدارات المعنية في حكومة مان. ومن ناحية ثانية، فإن مكتب الأمين الأول (المسؤول مباشرة أمام رئيس وزراء الجزيرة وأمام مجلس الوزراء) يعمل كهيئة تنسيق مركزية لإعداد تقارير الجزيرة لإدراجها في التقارير الدورية للمملكة المتحدة؛ ولمعالجة أية قضايا قد تنشأ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية؛ ولتقديم أية معلومات وردود إضافية بشأن أية أسئلة أو ملاحظات ختامية لدى اللجنة تتعلق بجزيرة مان بالتحديد.

٢٠ - وفي الوقت الراهن، لا يمتد تصديق المملكة المتحدة على اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل جيرسي أو غيرنسي والقرار بطلب توسيع نطاق الاتفاقية بحيث يشملهما مسألة داخلية متروكة لهما (يُرجى النظر في المرفق ٢ من التقرير الدوري السابع للاطلاع على توضيح أكثر تفصيلاً للعلاقة المملكة المتحدة بالأقاليم التابعة للتاج).

٢١ - وتشجّع حكومة المملكة المتحدة جيرسي وغيرنسي على طلب توسيع نطاق الاتفاقية بحيث يشملهما. وتعمل سلطتا غيرنسي وجيرسي بهمة على توسيع نطاق الاتفاقية. وهما في الوقت الراهن يضطلعان بالعمل على وضع تشريع محلي يتعلق بتحسين الامتثال لجوانب معينة من الاتفاقية قبل التماس توسيع نطاقها رسمياً. وترحب سلطاتهما بدعم حكومة المملكة المتحدة وتعزّمان العمل معها، ومع سلطات أخرى، للاستفادة من خبراتها في التنفيذ.

٢٢ - ولقد امتد نطاق الاتفاقية ليشمل ثلاثة أقاليم فيما وراء البحار وهي: جزر فيرجن البريطانية، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فوكلاند. وقد مولت حكومة المملكة المتحدة استعراضات في جزر فيرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بشأن امتثالها لأحكام الاتفاقية. وحدد هذا العمل بعض الفجوات، ولا سيما في جزر تركس وكايكوس وأعدت خطة عمل من جانب مسؤولين عن حقوق الإنسان.

٢٣ - وقد استعرضت جزر فيرجن البريطانية تشريعا يضمن القضاء على التمييز على أساس نوع الجنس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠ استُحدث قانون جديد للعمل ينص على عدم التمييز ضد المرأة بناء على صحتها الجنسية أو الإنجابية. وأعدت حكومة جزر فيرجن البريطانية عددا من المشاريع للقضاء على عدم المساواة على أساس نوع الجنس، ويشمل ذلك بدء بروتوكول محلي وطني بشأن العنف. وقد نُفذ هذا من جانب هيئات إنفاذ القانون والقضاء، والخدمات الطبية والخدمات الاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتحتفظ حكومة جزر فيرجن البريطانية أيضا ببيانات اجتماعية من قبيل عدد المندوبات في المؤتمرات الإقليمية والدولية وعدد الإناث الحاصلات على منح تعليمية.

٢٤ - ولدى حكومة جزيرة تركس وكايكوس وحدة للشؤون الجنسانية تخضع لوزارة الصحة والتعليم، وهي مسؤولة عن السياسات المتعلقة بالمرأة وعن ضمان الامتثال للاتفاقية. وتتصدى الوحدة للتمييز الذي يوجه اهتمامها إليه على أساس كل حالة على حدة بدرجة كبيرة، كما تُشارك أيضا في مجال السياسات الحكومية العامة الأوسع نطاقا حيثما تنشأ قضايا متعلقة بالمرأة.

٢٥ - وترصد اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في جزر تركس وكايكوس الامتثال للاتفاقية. ففي عام ٢٠١٢ استكملت اللجنة بشراكة مع مؤسسة الكمنولث التابعة للمملكة المتحدة، استعراضا شاملا لجميع تشريعات جزر تركس وكايكوس المتعلقة بتوضيح الامتثال للاتفاقية. وحدد التقرير الذي صدر لاحقا أوجه القصور وقدم توصيات بشأن التغييرات القانونية اللازمة. وستناقش وترصد اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان وحكومة جزر تركس وكايكوس التقرير والخطوات المقبلة في مطلع عام ٢٠١٣. ويعتبر كل من دستور جزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١، ومرسوم المساواة لعام ٢٠١٢ أن التمييز على أساس نوع الجنس غير قانوني.

٢٦ - ويعني حجم السكان الصغير في جزر فوكلاند (أقل من ٣ ٠٠٠ نسمة) والموارد المحدودة أنه لا توجد آليات رسمية لرصد تنفيذ الاتفاقية بخلاف إعداد التقرير الدوري. ومن ناحية ثانية، يقتضي الأمر من حكومة جزر فوكلاند تحديد ومعالجة أي قضايا لحقوق الإنسان أثناء إعداد وتنفيذ السياسات العامة. ويشمل هذا تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية النساء والفتيات. وتتناول عملية استعراض جارية للتشريعات القوانين التي تميز ضد أي من الجنسين. وقد شجعت حكومة جزر فوكلاند بمساعدة من مؤسسة الكمنولث، أنشطة تدريبية عديدة تتعلق بحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، وفي عام ٢٠١١ قدمت الدعم لإنشاء فريق مستقل لحقوق الإنسان في جزر فوكلاند يقوم برصد قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

٢٧ - ومعظم أقاليم ما وراء البحار جزر أو مجموعات جزرية صغيرة. وتؤثر القيود المتعلقة بالموارد والقدرة على إمكانية نظرها في المعاهدات أو تنفيذها. ويبلغ سكان بعض الأقاليم التي لم تشملها الاتفاقية بعد أقل من ٥ ٠٠٠ نسمة. وتتمثل سياسة حكومة المملكة المتحدة الثابتة في تشجيع الأقاليم على الموافقة على أن تشملها اتفاقيات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي صدقت عليها المملكة المتحدة، بحيث تمتد تلك الاتفاقيات لتشمل تلك الأقاليم عندما تكون مستعدة فقط لتطبيقها. وتواصل حكومة المملكة المتحدة العمل مع بقية الأقاليم لمساعدتها على الاستعداد لتوسيع نطاق الاتفاقية لتصبح مشمولة بها في عام ٢٠١٣.

٢٨ - ومولت حكومة المملكة المتحدة أعمال مشاريع في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ في معظم بقية الأقاليم، مما تمخض عن خطط عمل تفصل التغييرات الضرورية في التشريعات القائمة، فضلا عن وضع سياسات للامتثال للاتفاقية، استنادا إلى أولويات كل إقليم. وإضافة إلى ذلك، حدد المشروع التحفظات اللازمة للأقاليم (المتسقة مع تحفظات المملكة المتحدة) والتي ينبغي تطبيقها على توسيع نطاق الاتفاقية، والتي يقوم المدعون العامون في الوقت الراهن بدراستها. وتقوم حكومات الأقاليم في الوقت الراهن باستعراض التوصيات. ونحن نواصل رصد التقدم ونعمل على أن تركز حكومات الأقاليم على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

### الآليات القانونية وآليات الشكاوى

#### الرد على الفقرة ٤

٢٩ - وضعت حكومة المملكة المتحدة في الاعتبار التزامها القانونية عند إعدادها لمقترحات إصلاح المساعدة القانونية، وقررت استبدال برنامج التمويل الاستثنائي الحالي ببرنامج تم إصلاحه. ويوفر هذا تمويلا للحالات الاستثنائية، حيث يترتب على عدم القيام بذلك في الظروف الخاصة بحالة من الحالات انتهك لحقوق الفرد في الحصول على المساعدة القانونية بموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ أو قانون الاتحاد الأوروبي.

٣٠ - وستظل المساعدة القانونية متاحة فيما يتصل بما يلي:

- انتهاكات قانون المساواة لعام ٢٠١٠؛
- قضايا قانون الأسرة الخاص (وقضايا الهجرة) حيثما وُجدت أدلة على العنف العائلي؛
- قضايا الأوامر الزجرية في حالات العنف العائلي؛
- قضايا أوامر الحماية من الزواج القسري؛
- الوساطة لتسوية النزاعات المشمولة بقانون الأسرة.

٣١ - وفي اسكتلندا، لا يتغير الموقف فيما يتعلق بنطاق المساعدة القانونية وأهلية الحصول عليها.

٣٢ - وفيما يتعلق برسوم محاكم العمل، يتمثل هدف حكومة المملكة المتحدة في نقل بعض تكاليف إدارة المحاكم من دافعي الضرائب إلى المستفيدين من الخدمة. وبالتأكيد، ليس المقصود بهذا منع المطالبات المقدمة ممن لديهم منازعات حقيقية ونحن نقر بأن الوصول إلى

العدالة مهم للغاية. ولهذا السبب، سينفذ برنامج للإعفاء من الرسوم والإبراء منها لمن لا يستطيعون دفعها وحيث أن الأرجح أن تكون النساء في شرائح الدخل المتدنية، فالأرجح أن يكن مؤهلات لإبرائهن من الرسوم جزئيا أو بالكامل.

## الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

### الرد على الفقرة ٥

٣٣ - تعد وزيرة شؤون المرأة ومسائل المساواة الوزيرة المسؤولة عن الاتفاقية في المملكة المتحدة والوزيرة المسؤولة عن المكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة على حد سواء (وهذا المكتب يعمل كآلية وطنية للنهوض بالمرأة). ومن خلال اضطلاعها أيضا بهذا الدور الوزاري ذاته، ترأس الوزيرة الفريق المشترك بين الوزارات المعني بمسائل المساواة. ولذلك، فبيما يتعلق بالولايات والتنسيق، توجه الوزيرة الإدارة للاضطلاع بأنشطة النهوض بالمساواة بين الجنسين في المملكة المتحدة، وقد حُدد كثير منها في الإستراتيجية الحكومية لتحقيق المساواة<sup>(٤)</sup>.

### الرد على الفقرة ٦

٣٤ - أنشئت شبكة المديرين المعنيين بالقضايا الجنسانية، التي نظمها المكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة استجابة للدعوة الصادرة عن اللجنة من أجل اتباع نهج مشترك أكبر لتنفيذ الاتفاقية. وتقر الدول الأربع جميعا بضرورة أن تراعي الأنشطة والإبلاغ تفويض المهام بصورة أفضل فيما يتعلق بالأعمال المنفذة من أجل الاتفاقية، كما ينبغي التوصل إلى آليات محسنة للمدخلات ولمشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. وتشارك الدول الأربع في الاجتماعات المتعلقة بالإجراءات المتفق عليها أربع مرات في السنة تقريبا.

٣٥ - والهدف من شبكة المديرين المعنيين بالقضايا الجنسانية بناء تفاهم مشترك بشأن أنشطة النهوض بالمساواة الجنسانية في سائر الدول الأربع. وتساعد الشبكة على تحديد مجالات العمل التي تدور حول المساواة الجنسانية حيث توجد فرص لزيادة التنسيق في سائر تلك الدول؛ والمساعدة على تشجيع زيادة الوعي بالاتفاقية في سائر تلك الحكومات وفيما بين المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة؛ والمساعدة على تحسين وضع الخطط والمداخلات فيما يتصل بالالتزامات الدولية من قبيل الاتفاقية والنظر في كيفية إشراك المنظمات غير الحكومية في الاتفاقية على أفضل وجه.

(٤) إستراتيجية تحقيق المساواة - بناء بريطانيا أكثر عدلا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٦ - وفي أيرلندا الشمالية، يشرف مكتب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء على تنفيذ استراتيجية المساواة الجنسانية في شتى الإدارات. بمشاركة الفريق الاستشاري للشؤون الجنسانية. ويتألف الفريق من ممثلي المنظمات النسائية ومنظمات الرجال. وفي الوقت الراهن، يجري مكتب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، والفريق الاستشاري للشؤون الجنسانية استعراضاً لاستراتيجية المساواة الجنسانية.

### الرد على الفقرة ٧

٣٧ - وعقب إلغاء اللجنة الوطنية للمرأة في عام ٢٠١٠، أجرت حكومة المملكة المتحدة عملية مشاورية وطنية وقامت بتحديث نهجها لإشراك المرأة بطريقة مباشرة وشاملة وشفافة. ويشمل برنامج المشاركة ما يلي:

- تنفيذ جميع الوزراء الثلاثة المعنيين بشؤون المرأة ومسائل المساواة لبرامجهم المتمثلة في الموائد المستديرة والاجتماعات المنفصلة مع فرادى النساء والخبراء والأكاديميين والممارسين ومنظمات المرأة. وتشمل المواضيع الأخيرة أثر الرياضة، ووسائل الإعلام، والقانون، والعنف، والحرمان المستمر، والوالدية والعمر على المرأة.
- عقد اجتماعات ثنائية منتظمة بين نائب مدير الفريق الجنساني التابع للمكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة والمنظمات غير الحكومية الرئيسية لتقاسم المعلومات والتشاور بشأن مجالات السياسات العامة ذات الأولوية، بما في ذلك لجنة وضع المرأة.
- الرسائل الإخبارية الإلكترونية التي ترسل إلى حوالي ٣٠٠ منظمة تمثل آراء المرأة<sup>(٥)</sup>.
- اجتماعات خاصة في مجالات أولويات السياسات العامة - من ذلك مثلاً ما يتعلق بمجلس الأعمال التجارية للمرأة ولجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٣ سوف نزيد من تواصلنا مع النساء الممثلات بأقل من اللازم عبر القنوات الحالية، وذلك من خلال برنامج للمشاركة الاجتماعية والرقمية.

٣٩ - وتموّل لجنة المساواة وحقوق الإنسان أيضاً لتُنجز إطاراً يشمل المشاركة العامة عبر جميع الخصائص المشمولة بالحماية، بما في ذلك نوع الجنس.

٤٠ - وقدمت حكومة ويلز أموالاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لإنشاء شبكة ويلز لمساواة المرأة بما يكفل اطلاع الحكومة على قضايا المرأة في ويلز، والتحديات التي تواجهها

(٥) يبلغ مجموع من يحتمل استفادتهن من تلك الرسائل مليون امرأة.

وأولوياتها واستخدام ذلك لوضع جدول أعمال السياسات العامة. وتتألف عضوية الشبكة من ممثلات للمنظمات والجماعات والمجتمعات النسائية في سائر أنحاء ويلز. وتشمل الأعمال الأخيرة للشبكة إعداد تقرير ظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال العمل مع النساء ذوات الأطفال من أجل فهم العوائق التي تعترض عودتهن إلى العمل، والحوافز التي يواجهنها في الحياة العامة.

٤١ - وتمول الحكومة الاسكتلندية اتفاقية المرأة الاسكتلندية<sup>(٦)</sup> (بمبلغ ٥٤٠.٠٠٠ جنيه إسترليني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥) لإيجاد سبل تضمن تمكّن المرأة في اسكتلندا من التأثير على الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تمسهن ولضمان وصول صوت المرأة إلى مقرري السياسات.

٤٢ - وهي تمويل أيضا مؤسسة إنجنندر (Engender)<sup>(٧)</sup> (بمبلغ ٣٦٠.٠٠٠ جنيه إسترليني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥) للتوعية بأسباب وعواقب عدم المساواة بين الجنسين في اسكتلندا، وأثر ذلك على المرأة والفتاة وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اسكتلندا؛ والعمل مع منظمات ثالثة ومنظمات القطاع العام في اسكتلندا بما يكفل المراعاة الجنسانية في سياساتها العامة وممارساتها؛ وتعزيز مشاركة المرأة في الحياتين العامة والسياسية وتشجيع استخدام صكوك الحقوق والمساواة الوطنية والدولية لإحداث تغيير إيجابي بالنسبة للمرأة.

## الرد على الفقرة ٨

٤٣ - ولم يتغير دور لجنة المساواة وحقوق الإنسان بوصفها المنفذ الخبير والاستراتيجي الوطني للقانون. وبوصفها الهيئة التي كلفناها بمسائل المساواة وباعتبارها مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية من الطراز الأول، تضطلع بدور مهم في رصد تقدمنا كدولة، وتقديم توصيات بشأن الطريقة التي يمكننا بها القيام بما هو أفضل، وتقديم الدعم للسكان وتشركهم في الأمر لتكفل أداء القانون بحسب القصد منه.

٤٤ - ومن ناحية ثانية، فإن لجنة المساواة وحقوق الإنسان دخلت في كفاح بعد إنشائها في عام ٢٠٠٧، ويُعزى ذلك جزئياً للأخطاء التي حدثت أثناء إنشائها. فالمجموعات الثلاث الأولى لحسابات اللجنة (لغاية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠) أحاطت بما آراء تحفظية، وتعرضت للانتقاد من جانب اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان لفشلها في دمج حقوق الإنسان في

(٦) <http://www.scottishwomensconvention.org/>

(٧) <http://www.engender.org.uk/>

أعمالها. ومنذ ذلك الوقت قامت لجنة المساواة وحقوق الإنسان بنشر استعراض حقوق الإنسان واضطلعت ببعض أعمال رئيسية أخرى بشأن حقوق الإنسان.

٤٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢ شرعنا في برنامج للإصلاح عقب مدة طولها ثلاثة أشهر من المشاورات العامة وأحرز تقدم ملحوظ. وقد نُشرت أولى مجموعتي حساب كاملتين للجنة المساواة وحقوق الإنسان. وقمنا بتعيين رئيسة جديدة هي البارونة أونيل، وهي خبيرة ذائعة الصيت في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن مجلس أصغر يعكس تنوع بريطانيا الحديثة. ويتألف المجلس من أفراد تتوفر لديهم المعرفة والخبرة بشأن قضايا المساواة وحقوق الإنسان، فضلا عن مهارات الحوكمة المؤسسية القوية لتزويد اللجنة بالاتجاه الاستراتيجي.

٤٦ - وقد استكملنا أيضا استعراضا لميزانية لجنة المساواة وحقوق الإنسان<sup>(٨)</sup>. بمشاركتها، وهو ما وافقت عليه الرئيسة الجديدة. وسيكفل هذا أن تكون لدى اللجنة الأموال التي تحتاجها لأداء دورها بصورة فعالة. ولم تعد اللجنة تدير خطط المساعدة التابع لها وعوضا عن ذلك بدأت الحكومة خدمة جديدة. وتوقف اللجنة أيضا إدارة برامج منحها ونستهدف عوضا عن ذلك التمويل الحكومي بسبل جديدة. ومع الأخذ في الاعتبار أن تمويل خطط المساعدة والمنح قد نُقل إلى الحكومة وأن هناك وفورات أخرى ناجمة عن أوجه الكفاءة للمكتب الخلفي (على سبيل المثال ستوفر اللجنة مبلغ ٣ ملايين جنيه إسترليني كل سنة لمجرد خفض عدد المباني التي تشغلها) في المستقبل، وعلى ذلك، قد تنفق اللجنة على مسائل المساواة وحقوق الإنسان نفس المقدار تقريبا الذي أنفقته في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ بالرغم من أن ميزانيتها أصغر جدا.

٤٧ - ومع أننا نحتاج إلى اتخاذ قرارات صعبة لخفض العجز القياسي، نعقد العزم على القيام بذلك بعدالة. وقد اتخذنا تدابير لحماية أضعف الفئات في مجتمعنا بما في ذلك رفع أسماء مليونين إجمالا من أقل العمال أجرا من قائمة ضريبة الدخل، من بينهم أغلبية صريحة (٥٨ في المائة) من النساء، وزيادة الإعفاءات الضريبية للأطفال بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط. كما نقوم أيضا بحماية الدعم الأساسي لأصحاب المعاشات التقاعدية، ويشمل ذلك مدفوعات وقود الشتاء، والوصفات الدوائية من الدائرة الوطنية للصحة في اسكتلندا، وتصاريح ركوب الحافلات، وتراخيص أجهزة التلفاز. وقد أعدنا أيضا ضمانة "التأمين الثلاثي" والذي سيزيد من المعاش التقاعدي الحكومي بحسب أعلى نمو في متوسط الإيرادات، أو الأسعار، أو بنسبة ٢,٥ في المائة.

(٨) [http://www.culture.gov.uk/images/publications/Comprehensive\\_Budget\\_Review\\_of\\_the\\_EHRC\\_.pdf](http://www.culture.gov.uk/images/publications/Comprehensive_Budget_Review_of_the_EHRC_.pdf)

٤٨ - وحكومة ويلز ملتزمة باتخاذ خطوات للتخفيف من آثار تخفيضات النفقات العامة، وهي تختار الأولويات التي جرت لاستدامة تكافؤ الفرص للمرأة والنهوض بها في ويلز. وهي تقيم وترصد الأثر التراكمي لكل إصلاحات الرفاه من أجل المساعدة على ضمان الاستجابة المشتركة، الشاملة لكل أجهزة الحكومة، وستستخدم نتائج هذا التقييم لتوجيه الجهود من أجل المساعدة على تخفيف أي آثار سلبية.

٤٩ - وفي أيرلندا الشمالية، تكفل المادة ٧٥ من قانون أيرلندا الشمالية (١٩٩٨) أن يكون تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة أساسيا لعملية رسم السياسات في سائر الإدارات والوكالات التابعة لها. وبناء على المادة ٧٥، تخضع جميع مقترحات الميزانية لفحص يتعلق بالمساواة وبتقييمات الأثر الشديد التي تأخذ بعين الاعتبار تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

#### التدابير الخاصة المؤقتة

#### الرد على الفقرة ٩

٥٠ - يسمح قانون المساواة لعام ٢٠١٠ باتخاذ تدابير العمل الإيجابي (انظر الفقرة ٣٧ من التقرير). كما ينص أيضا على استثناءات محددة جدا تتيح تقديم خدمات بصورة مستقلة للنساء أو للنساء وحدهن. وبدأ نفاذ هذه الأحكام الطوعية بالكامل في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ولم تقم حكومة المملكة المتحدة بأي بحث يتعلق بنطاق استخدامها. ومن ناحية ثانية، فإنه بدون تلك الأحكام يغدو عسيرا إن لم يكن مستحيلا القيام مثلا، بخدمات فحص سرطان عنق الرحم أو خدمات وحدة الدعم ضد العنف العائلي دون احتمال انتهاك قانون مكافحة التمييز.

٥١ - والتدابير الخاصة المتخذة لتحسين المساواة بين المرأة والرجل وتيسير المراعاة الجنسانية (الفقرة ٣٦ من التقرير) ليست من النوع التشريعي. ويمكن الاطلاع أدناه على أمثلة ومزيد من المعلومات في ردنا على الفقرتين ١٥ و ١٦ من قائمة القضايا والأسئلة التي أثارها اللجنة.

٥٢ - وفي أيرلندا الشمالية، عندما يتبين أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في وظيفة معينة من وظائف الخدمة المدنية، يُدرج بيان ترحيبي في جميع إعلانات التوظيف للوظائف الشاغرة الناشئة. ويتوقف هذا عندما يتم تصحيح الاختلال المحدد. وقد وضعت إدارة الزراعة والتنمية الريفية في أيرلندا الشمالية أهدافا لزيادة تمثيل النساء في هيئاتها العامة غير الحكومية ووضعت أهدافا تكفل التمثيل العادل للمرأة في أفرقتها الداخلية لصنع القرارات. وحددت إدارة الزراعة والتنمية الريفية أيضا هدفا لزيادة نسبة النساء المشاركات في برامج التنمية السكانية

التي تديرها كلية الزراعة، والأغذية، والمؤسسات الريفية من ٢٥ إلى ٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٣.

٥٣ - وفيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢، زادت عضوية الإناث في دائرة الشرطة لأيرلندا الشمالية من ١٢،٥ في المائة إلى ٢٦،٧ في المائة. وهذا مرجعه جزئياً إلى خطط العمل الجنسانية لدائرة الشرطة لأيرلندا الشمالية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨.

## الصور النمطية الجنسانية

### الرد على الفقرة ١٠

٥٤ - تتناول حكومة المملكة المتحدة مسألة 'خصوصية صورة الجسم' من خلال العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الاستشاريين التابع لها والمعني بالثقة في الجسم. وتستمد عضويته من الأكاديميين، وجمعيات الشباب الخيرية، ومن الحقل التعليمي، والدوائر المعنية باضطرابات الأكل، والرياضة واللياقة البدنية، والبيع بالتجزئة، والإعلانات، ووسائط الإعلام والأزياء. ويجتمع الفريق مرتين في السنة لإسداء المشورة والتوجيه لحملة الثقة في الجسم الحكومية. ويرمي هذا إلى التوعية بأسباب وعواقب القلق بشأن صورة الجسم وإعداد إجراءات غير تشريعية لعرض صور إيجابية ومتنوعة للمرأة في وسائط الإعلام، بمن فيهن النساء السود ونساء الأقليات الإثنية، والمسنات والنساء ذوات الإعاقة. وهو يقوم بهذا من خلال الطرق التالية:

- تشجيع الممارسة الجيدة في وسائط الإعلام، وفي مجالات البيع بالتجزئة، والإعلانات، والصناعات المتعلقة باللياقة البدنية. وقد قمنا باستضافة موائد مستديرة متعلقة بتلك الصناعة وقدمنا الدعم إلى عدد من المبادرات، من قبيل إنشاء مركز للتنوع من أجل تشجيع التنوع في صناعة الأزياء وجائزة للاعتراف بأفضل ممارسة بشأن الصور المتنوعة للجسم في صناعة المجالات.
- كفالة الأخذ بالسياسات المتضافرة في سائر أنحاء الحكومة. نقوم بترسيخ فهم صورة الجسم وقضايا الصور النمطية الجنسانية في سائر السياسات العامة الحكومية. وتشمل الأمثلة توفير مُدخل للاستراتيجيات الوطنية بشأن البدانة والصحة الجنسية، في الاستعراض الذي تجريه الحكومة لتنظيم الأنشطة التجميلية، واستعراض بييلي (Bailey) بشأن الاستغلال التجاري والجنسي للطفولة.

- تنمية محور أمية الشباب بوسائط الإعلام. قمنا بالعمل مع منظمة ميديا سمارت (Media Smart) لإنتاج موارد تعليمية للآباء والمعلمين<sup>(٩)</sup> ومساعدة الأطفال على التفكير بطريقة نقدية فيما يتعلق بالإعلانات وأثرها عليهم، ولا سيما على صورة الجسم. ومن المقرر إنتاج موارد مماثلة بشأن الصور النمطية الجنسانية لعام ٢٠١٣.
- زيادة وعي وفهم الجمهور. طوال عام ٢٠١٢ قمنا بنشر سلسلة من مدونات الثقة في الجسم في موقع هفنتون بوست (Huffington Post)، وحرر كل منها خبير في مجاله. وتعلق الوزيرة مرارا في وسائط الإعلام، وترسل رسائل واضحة بالأنا تنحصر مساهمة المرأة في المجتمع أو يتم تعريف تلك المساهمة أو تحديدها بناء على المظهر البدني للمرأة.
- العمل الدولي. قامت حكومة المملكة المتحدة باستضافة حدث جانبي بشأن صورة الجسم بالاشتراك مع الدانمرك وتايلند في لجنة وضع المرأة عام ٢٠١٢. واستطلع هذا الحدث الطريقة التي تمثل بها المرأة والفتاة في الثقافة الشعبية والطريقة التي يمكن بها استخدام التعليم كوسيلة لتحدي الصور النمطية الجنسانية.
- ٥٥ - وفي عام ٢٠١٣ سنقوم بنشر استعراضنا للأدلة البحثية التي تدعم هذا العمل ونقدم تقريرا عن العمل المضطلع بها والتقدم المحرز في الحملة حتى الآن. وتشمل الطموحات الرئيسية لعام ٢٠١٣ تطوير فهم أثر الثقة في الجسم وطموحات المرأة لتحقيق ذاتها، وإعداد أعمال مع المجتمعات المحلية المستهدفة بين السكان على أوسع نطاق.
- ٥٦ - وفي أيرلندا الشمالية، تشمل التدابير المتخذة لمعالجة الصور النمطية الجنسانية والتحيُّز ما يلي:
- يتلقى جميع موظفي الخدمة المدنية تدريبا في مجال المساواة والتنوع لتوعيتهم بقضايا تكافؤ الفرص والتنوع، بما في ذلك الصور النمطية الجنسانية.
- إستراتيجية أيرلندا الشمالية للثقيف في مجالات الحياة المهنية، والمعلومات، وإسداء المشورة والتوجيه، الإعداد لتحقيق النجاح، أعدت الإستراتيجية لتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحدي الصور النمطية وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال الارتقاء بطموحات جميع المتعلمين وتقديم الدعم لهم من أجل الحصول على فرص الحياة المهنية التي لم يكونوا ليضعوها في الاعتبار لولا ذلك.

(٩) <http://www.mediasmart.org.uk/resources/bodyimage>

## العنف ضد المرأة

### الرد على الفقرة ١١

٥٧ - تماثل أوامر الحماية من العنف العائلي 'أوامر الانصراف' في ألمانيا والنمسا، وهي تمكن الشرطة ومحاكم قضاة الصلح من توفير الحماية للضحية بعد حادثة عنف عائلي مباشرة. ويُمنع مرتكب العنف من العودة إلى السكن والاتصال بالضحية لما يقرب من ٢٨ يوماً، مما يتيح للضحية مجالاً للنظر في اختياراتها، بمساعدة وكالة دعم.

٥٨ - وقد انتهى هذا البرنامج التجريبي الذي كانت مدته عاماً واحداً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسوف يستنير قرار تنفيذه في سائر أنحاء انكلترا وويلز بتقييم يسفر عن تقرير في صيف ٢٠١٣. وفي الوقت الراهن، تواصل القوى التجريبية الثلاث تنفيذ أوامر الحماية من العنف المتزلي بدون تمويل من وزارة الداخلية.

### البرنامج التجريبي للإقامة المؤقتة

٥٩ - أدارت مؤسسة إيفز (Eaves) الخيرية المشروع التجريبي للإقامة المؤقتة (الفقرة ١٢٣ من التقرير) ومولته وزارة الداخلية ووكالة الحدود في المملكة المتحدة. ولقد انتهى المشروع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وقد عملت مؤسسة إيفز بشراكة مع طائفة من مقدمي الخدمات الطوعية الأخرى لتنسيق الدعم، وأماكن الإقامة، وبدل الإقامة للنساء ومعالينهن في شتى أنحاء البلد. وقدم المشروع المساعدة إلى ١ ٥٢٢ فرداً، ويشمل ذلك ٧٣٨ امرأة من ذوات الأطفال، هربن من العنف ومن حالات خطرة.

٦٠ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ استحدثت الحكومة قانون الامتياز المتعلق بالعنف العائلي. وحلّ هذا محل مشروع الإقامة المؤقتة ويوفر حلاً طويلاً الأجل بالسماح للمؤهلات بالحصول على إجازة مدتها ثلاثة أشهر مع إمكانية الحصول على أموال عامة. ويتيح هذا للنساء (ومعالينهن) الوصول إلى الخدمات البالغة الأهمية من قبيل خدمات اللاجئيين في الوقت الذي يتقدمن فيه إلى وكالة حدود المملكة المتحدة من أجل توطينهن. وقد صدر برنامج للاتصالات يعلن عن الامتياز المتعلق بالعنف العائلي ويستهدف بصورة أساسية فئات الدعم الوسيطة. وقد عُقد أيضاً عدد من المناسبات التشجيعية لأصحاب المصلحة في سائر أنحاء المملكة المتحدة للتأكد من وعي الدوائر بالعملية الجديدة.

## انتشار العنف ضد المرأة

## عدد الحالات

٦١ - يقاس انتشار الجريمة في انكلترا وويلز من خلال الدراسة الاستقصائية للجريمة في انكلترا وويلز<sup>(١٠)</sup> (سابقا، الدراسة الاستقصائية للجريمة في بريطانيا). ويبين النموذج الذي يملأ شخصيا أنه فيما بين عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١١/٢٠١٢ انخفض تفشي العنف عموما في العلاقات الحميمة في السنة الأخيرة من ٦ في المائة إلى ٥ في المائة بالنسبة للرجال ومن ٩ في المائة إلى ٧ في المائة بالنسبة للنساء (أي بما يعادل انخفاضا من حوالي ٢،٤ مليون ضحية إلى ٢ مليون ضحية في السنة). وعلى مدى الفترة ذاتها لم يحدث تغيير جوهري من الناحية الإحصائية في الاعتداءات الجنسية بالنسبة لأي من الرجال أو النساء، حيث كان هناك حوالي ٢ في المائة من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ عاما و ٥٩ عاما ضحايا في كل من الفترتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١١/٢٠١٢. وتقدر الدراسة الاستقصائية للجريمة في انكلترا وويلز للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ أيضا أنه في خلال تلك الفترة كانت هناك ما بين ٤١ ٠٠٠ و ١٠٧ ٠٠٠ امرأة يبلغن من العمر ما بين ١٦ عاما و ٥٩ عاما ضحايا للاغتصاب (بما في ذلك محاولات الاغتصاب) وما بين ٣٩٩ ٠٠٠ و ٥٦٧ ٠٠٠ امرأة ممن يبلغن من العمر ١٦ عاما إلى ٥٩ عاما كُن ضحايا الاعتداء الجنسي (بما في ذلك محاولات الاعتداء الجنسي).

## العلاقة بين الضحايا ومرتكبي العنف

٦٢ - تشير الدراسة الاستقصائية للجريمة في انكلترا وويلز للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى أن العلاقة بين الضحية ومرتكب الجرم في حوادث أي من الاعتداءات الجنسية التي جرى التعرض لها منذ بلوغ السادسة عشرة من العمر كانت من الغرباء بصفة رئيسية (٥٨ في المائة). وفي حالات الاعتداءات الجنسية الخطيرة على النساء (تتألف أساسا من الاغتصاب)، كان ما نسبته ٥٤ في المائة من مرتكبي الاعتداءات من الشركاء أو الشركاء السابقين<sup>(١١)</sup>. وتشير الدراسة الاستقصائية للجريمة في انكلترا وويلز للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى أنه ابتداء من عمر ١٦ عاما كان ما نسبته ١٨،٥ في المائة من السكان ضحايا لاعتداءات غير جنسية من

(١٠) <http://www.ons.gov.uk/ons/taxonomy/index.html?nsl=Crime+in+England+and+Wales>

(١١) <http://www.homeoffice.gov.uk/publications/science-research-statistics/research-statistics/crime-research/hosb0111/hosb0111?view=Binary> (p.77)

جانب شركاء و ٨٤١ في المائة كانوا ضحايا لاعتداءات غير جنسية من جانب فرد من أفراد الأسرة<sup>(١٢)</sup>.

### الحالات المبلغة إلى الشرطة

٦٣ - أظهرت الدراسة الاستقصائية للجريمة في انكلترا وويلز للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ أن ما نسبته ٢٣ في المائة من السكان أبلغوا عن آخر حوادث للاعتداءات من جانب الشركاء إلى الشرطة. وأظهرت الدراسة الاستقصائية للجريمة في انكلترا وويلز للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن ١١ في المائة من ضحايا الاعتداءات الجنسية الخطيرة أبلغوا عن آخر الحوادث للشرطة. وما برحت قوات الشرطة تتخذ خطوات لتحسين الإبلاغ وتوثيق الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى. وأدرجت توجيهات إضافية لتوثيق الجرائم الجنسية في قواعد العد بوزارة الداخلية منذ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ويعكس هذا توجيهات بشأن الممارسات الجيدة التي أصدرتها الشرطة.

### محاكمة المجرمين ومعاقبتهم

٦٤ - دائرة الادعاء الملكية قامت بالادعاء في ٧٥ ٠٠٠ حالة تنطوي على عنف ضد المرأة والفتاة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ارتفعت إلى ٩١ ٠٠٠ حالة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وارتفعت أحكام الإدانة أيضا خلال هذه الفترة من ٥٢ ٠٠٠ حالة إلى قرابة ٦٧ ٠٠٠ حالة وهي من حيث تناسبها أعلى معدل إدانة مسجل بالنسبة لهذه الجرائم.

٦٥ - وحدث انخفاض في معدل التناقص نسبته ١,٥ في المائة في قضايا العنف العائلي وانخفاض في معدل التناقص نسبته ٤ في المائة في قضايا الاغتصاب<sup>(١٣)</sup>. وفي الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ شهدت دائرة الادعاء الملكية أدنى معدلات تناقص مسجلة، فحققت ما نسبته ٧٣ في المائة من معدلات الإدانة في حالات العنف العائلي و ٢٢,٥ في المائة في حالات الاغتصاب.

(١٢) الاتجاه السنوي لإحصاءات الجريمة والجدول الديمغرافية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ - الجريمة في انكلترا وويلز، الإصدار الأول الفصلي حتى مارس ٢٠١٢؛ الجدول D15 انتشار العنف في العلاقات الحميمة بحسب الفئة فيما بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٥٩ عاما، ٢٠١١/٢٠١٢.

(١٣) المحاكمات في قضايا العنف ضد المرأة والفتاة - تحسين الثقافة، والثقة وأحكام الإدانة. خطبة ألقاها مدير الادعاء العام. - ([http://www.cps.gov.uk/news/articles/prosecuting\\_violence\\_against\\_women\\_and\\_girls](http://www.cps.gov.uk/news/articles/prosecuting_violence_against_women_and_girls)) - ([improving\\_culture\\_confidence\\_and\\_convictions/](http://www.cps.gov.uk/news/articles/improving_culture_confidence_and_convictions/)). وفي الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ شهدت دائرة الادعاء الملكية أدنى معدلات تناقص مسجلة، محققة نسبة ٧٣ في المائة من معدلات الإدانة فيما يتعلق بالعنف العائلي و ٦٢,٥ في المائة فيما يتعلق بالاغتصاب.

٦٦ - ولا تشمل البيانات المسجلة في دائرة الادعاء الملكية بشأن المحاكمات المتعلقة بالاعتصاب الحالات التي وُجِعت بشأنها اتهامات منذ البداية وأشار إليها باعتبارها اغتصاب، بل أيضا الحالات التي صدرت فيها أحكام بالإدانة عن جرائم بديلة. وقد جرت المحاكمات بشأن معظمها (٨٨ في المائة) باعتبارها جرائم اغتصاب وجرائم جنسية أخرى، أما معظم بقية المحاكمات فكانت تتعلق بجريمة العنف.

٦٧ - وتبين بيانات وزارة العدل - التي تقوم بالإبلاغ عن نسبة من جرت محاكمتهم وأدينوا بشأن الاغتصاب - زيادة نسبتها ٦ في المائة في معدل أحكام الإدانة من ٣٤ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٤٠ في المائة عام ٢٠١١. ولا تأخذ هذه النسبة في الاعتبار المتهمين الذين جرت محاكمتهم بشأن الاغتصاب و أدانتهم محكمة التاج بشأن جريمة أخرى.

٦٨ - ويحدد قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٣ العقوبات المتعلقة بمختلف الجرائم؛ والعقوبة القصوى للاغتصاب هي السجن مدى الحياة. أما متوسط طول عقوبة الاغتصاب فهو ثمانية أعوام. ويرد العنف العائلي ضمن إطار أعم لجرائم العنف ولذا فلا يمكن توفير متوسط الأحكام المتعلقة بهذه الجرائم.

٦٩ - وفي اسكتلندا، نشر كبير الإحصائيين في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، إحصاءات رئيسية بشأن عدد حالات سوء المعاملة الأسرية التي سجلتها قوات الشرطة في اسكتلندا. والنتائج الرئيسية هي كما يلي:

- كانت هناك ٨٤٧ ٥٩ حالة من حالات سوء المعاملة الأسرية التي سجلتها الشرطة في اسكتلندا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ مقارنة بـ ٦٩٨ ٥٥ حالة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بزيادة تبلغ ٧ في المائة.
- وفي ٤٤ في المائة من الحالات التي سُجِلت فيها العلاقة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، كانت الضحية ومرتكب الجريمة شريكين أو زوجين سابقين (بزيادة عن ٣١ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣). وتشمل العلاقات 'الأخرى' علاقات لا تنطبق على فئات محددة، وحالات لا تُعرف فيها طبيعة العلاقة.
- وفي الحالات التي أسفر فيها سوء المعاملة الأسرية عن جريمة أو جنحة مسجلة، قدم تقرير إلى دائرة المدعي العام في ٧٧ في المائة من الحالات في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، أي بزيادة تبلغ نسبتها ١٨ في المائة عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٧٠ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ نُشرت الدعاوى الجنائية في النشرة الإحصائية باسكتلندا للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وأفادت بأن عدد الأشخاص المتهمين بتهم اغتصاب ثابتة،

ومحاولات اغتصاب، زاد بنسبة ٤٣ في المائة (من ٣٥ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١).

٧١ - ويرد في المرفق الإحصائي مزيد من المعلومات بشأن انتشار ومعدلات سوء المعاملة الأسرية والعنف الجنسي؛ ومعدلات إبلاغ الشرطة؛ والمعلومات المتعلقة بالدعاوى (الادعاء والنطق بالحكم على المدانين)؛ وتفاصيل بشأن الأشخاص الذين أقيمت ضدهم الدعاوى؛ والمعلومات المتعلقة بالأحكام الصادرة على مرتكبي الجرائم.

٧٢ - وفي أيرلندا الشمالية، بدأت سلسلة البيانات الحالية عن سوء المعاملة الأسرية في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقد اتجهت الأعداد إلى الزيادة سنة بعد سنة. ففي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ كانت هناك ٢٥ ١٩٦ حالة مسجلة، أي أعلى بنسبة ١١ في المائة عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وفيما يتعلق بجرائم سوء المعاملة الأسرية كانت أعلى الأرقام المسجلة هي ١٠ ٧٦٨ في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ أُبلغ عن ١٠ ٣٨٧ جريمة - أي زيادة تبلغ نسبتها ٩ في المائة عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

٧٣ - وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ كان عدد الجرائم الجنسية المسجلة أقل بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة وهو ١ ٨٣٨ جريمة، بيد أن الاتجاه ما برح يزداد عامة عن ١ ١٦٩ جريمة في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١.

٧٤ - وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ أُبلغ عن ٥٥٣ جريمة اغتصاب<sup>(١٤)</sup> - وهذا أعلى رقم منذ بدء السلسلة الحالية.

٧٥ - ويمكن الاطلاع على وصلات في المرفق الإحصائي تتضمن المزيد من المعلومات والجدول الإحصائية عن انتشار العنف العائلي والعنف الجنسي في أيرلندا الشمالية.

## الرد على الفقرة ١٢

### تقديم الخدمات في الوقت الراهن

٧٦ - خصصت حكومة المملكة المتحدة لانكلترا وويلز ما يقرب من ٤٠ مليون جنيه إسترليني من التمويل الثابت لغاية عام ٢٠١٥ لتغطية خدمات الدعم المتخصص في مجالات العنف العائلي والعنف الجنسي على الصعيد المحلي، ومراكز أزمات الاغتصاب، وخطوط

(١٤) حدث ما نسبته ٦١ في المائة من جرائم الاغتصاب المسجلة في ذلك العام بينما حدث ما نسبته ٣٣ في المائة منذ أكثر من ١٢ شهرا قبل ذلك.

المساعدة الوطنية في مجال العنف العائلي، وخط المساعدة المتعلق بالمطاردة. وقد استُكمل هذا بتمويل إضافي لدعم منظمات الخط الأمامي في تصديدها لتشويه الأعضاء التناسلية للأُنثى، ولدعم الخدمات التي تركز على الذكور ضحايا العنف الجنسي والعائلي. كما أننا نمول أيضا الوحدة المعنية بالزواج القسري، وخصصنا مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني على مدى السنوات الثلاث المقبلة لبرنامج الدعم في حالات الزواج القسري، ويشمل هذا تدريبا شاملا للفنيين، وزيادة الوعي فيما بين الشباب وفيما بين المجتمعات المحلية.

٧٧ - وتُعد السلطات المحلية مسؤولة عن القرارات المتخذة بشأن أفضل طريقة لتمويل الخدمات المحلية لضحايا العنف من النساء والفتيات. ونتوقع من تلك السلطات تحديد أي ثغرات في تقديم الخدمات ووضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك الثغرات، وبناء الخدمات استنادا إلى احتياجات مجتمعاتها المحلية على أن تضع المعلومات المتاحة محليا في الاعتبار.

٧٨ - ولدعم المناطق المحلية في فهم القضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة والفتاة قدمنا تمويلا من أجل عقد مؤتمر وطني لمكافحة العنف وسوء المعاملة يحضره مفوضو السلطات المحلية والقطاع الطوعي في آذار/مارس ٢٠١٣، تعقبه سلسلة من الأنشطة المحلية والأنشطة الأخرى ذات الصلة. وقدمنا أيضا أموالا لمنظمة مساعدة المرأة من أجل دعم مشروع "آيا لبناء القدرة" الذي يدعم الخدمات المحلية ويتناول بناء القدرة على نطاق أوسع في قطاع الخدمات المستقل المعني بالمرأة.

### مستقبل المهام في انكلترا وويلز

٧٩ - عقب إجراء مشاورات عامة، نقوم بإجراء تحسينات واسعة النطاق للدعم المقدم إلى الضحايا والشهود. ويشمل ذلك الانتقال إلى نموذج للمهام يركّز على تحقيق النتائج؛ وتغيير طريقة تقديم بعض الخدمات؛ وتحديث قانون الضحايا؛ وزيادة الرسوم الإضافية لصالح الضحايا وتوسيع نطاقها بغية جمع مبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني إضافي من مرتكبي الجرائم لصالح الخدمات التي تقدم للضحايا؛ والنظر في سُبُل تحسين الدعم المقدم للضحايا في المحاكم.

٨٠ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ سننتقل إلى نموذج مختلط للمهام في مجال الخدمات التي نقدم للضحايا على الصعيدين المحلي والوطني. فعلى الصعيد الوطني سنواصل تقديم الخدمات المتعلقة بجرائم القتل؛ وتقديم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر؛ ولمراكز الدعم المتعلقة بالاعتداء؛ والخدمات للشهود وللبعض خطوط المساعدة الوطنية. وقد يبدأ العمل على الصعيد الوطني في بعض الخدمات الأخرى التي تقدم إلى ضحايا العنف الجنسي والعنف العائلي (لم يتقرر ذلك بعد)، بيد أن معظم خدمات الدعم ستبدأ محليا بواسطة مفوضي الشرطة ومفوضي مكافحة الجريمة. وقد ائْتُخب مفوضو الشرطة ومفوضو مكافحة الجريمة

في سائر أنحاء انكلترا وويلز في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وتتم مساءلتهم بطريقة ديمقراطية بشأن الحد من الجرائم وضمان تلبية احتياجات حفظ الأمن لمجتمعهم المحلية. ونظرا لانتشار العنف ضد المرأة والفتاة في سائر أنحاء المملكة المتحدة، نتوقع من مفوضي الشرطة ومكافحة الجريمة القيام بدور رئيسي في التصدي لهذه الجرائم وذلك بتحديد الاتجاه الاستراتيجي، وإقرار الميزانيات المحلية ومساءلة رؤساء الشرطة التابعين لهم.

٨١ - وفي الوقت الراهن، تبدأ العمل محليا مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية، وذلك بالتضامن مع قوات الشرطة ووكالات الرعاية الأولية التابعة لدائرة الصحة في اسكتلندا. والأمر بيد المناطق المحلية في ما يتعلق بتحديد مستوى ما يلزم تقديمه من تمويل وخدمات والشركاء المحليون مسؤولون عن ضمان تلبية الخدمات التي تقدمها مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية التابعة لهم، للمعايير الدنيا المبينة في الدليل التوجيهي الصادر بمشاركة وزارة الداخلية وإدارة الصحة والمنشور في عام ٢٠٠٩. وقد قررنا أنه رهنا بتسوية بعض النقاط التفصيلية الأخرى، تقع المسؤولية عن الخدمات المتعلقة بالاعتداءات الجنسية، بما في ذلك خدمات مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية، على عاتق المجلس التنفيذي لدائرة الصحة في اسكتلندا، في المدين القصير إلى المتوسط على الأقل.

٨٢ - وفي ويلز، فإلى جانب ما يقع على عاتق نظام العدالة الجنائية، تفوض المسؤولية إلى حكومة ويلز لمنع العنف ضد المرأة وسوء المعاملة الأسرية وتقديم الدعم لضحايا العنف. وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ قُدم إلى الضحايا ما يربو على ٤ ملايين جنيه إسترليني كتمويل لتوفير خدمات مكافحة العنف ضد المرأة وسوء المعاملة الأسرية، فضلا عن تقديم ما يقرب من ١٠ ملايين جنيه إسترليني لدعم أماكن الإقامة عن طريق برنامج دعم السكان. وقد استمر تقديم الاستثمار بصورة متواصلة من أجل إنشاء حوانيت الوقفة الواحدة في شتى أنحاء ويلز، لتحسين حصول جميع المواطنين على خدمات مكافحة العنف ضد النساء وسوء المعاملة الأسرية، والمساعدة على بناء بنية أساسية متينة من أجل المستقبل.

٨٣ - وفيما بين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ تضطلع حكومة ويلز بمشاوراة عامة بشأن مقترحات تشريعية وأخرى تتعلق بالسياسات العامة وترمي إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وسوء المعاملة الأسرية والعنف الجنسي. وتشمل المشاوراة مقترحات لضمان الاستمرار، وتوفير خدمات جيدة النوعية للضحايا في شتى أنحاء ويلز. ويجري أيضا استعراض لصالح خدمات مكافحة العنف ضد المرأة وسوء المعاملة الأسرية كي تسترشد بها هيكل التمويل في المستقبل.

٨٤ - وفي اسكتلندا تجمع الخدمات سويا في مناطق السلطة المحلية التي لها مصلحة في العمل من أجل التصدي لعنف الرجل ضد المرأة أو تنهض بتلك المسؤولية، شبكة الشراكات المتعددة الوكالات لمكافحة العنف ضد المرأة، بدعم من منسق الشبكات الوطنية. وتساعد الشراكات المتعددة الوكالات على ضمان أن يكون التصدي للعنف ضد المرأة جزءا لا يتجزأ من الأنشطة الرئيسية للوكالات والهياكل المحلية.

٨٥ - وأثناء آخر جولة للتمويل قمنا بها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، للتأكد من أن أنشطة المشاريع المحلية مبعثها احتياجات وألويات المناطق التابعة للسلطة المحلية، طلبت الحكومة الاسكتلندية أن تقوم شبكة الشراكات المتعددة الوكالات لمكافحة العنف ضد المرأة بدراسة وتحديد أولوية جميع الطلبات المقدمة إلى قناة تمويل شبكة الشراكات المتعددة الوكالات لمكافحة العنف ضد المرأة قبل رفعها إليها.

٨٦ - وفي أيرلندا الشمالية يعتبر القضاء على العنف الجنساني في المجتمع هدفا لاستراتيجية المساواة الجنسانية.

٨٧ - وقد وافقت السلطة التنفيذية لأيرلندا الشمالية على نهج مشترك لاستراتيجيتين مشتركين بين الوكالات - التصدي للعنف العائلي (٢٠٠٥) والتصدي للعنف والاعتداء الجنسيين (٢٠٠٨) اعترافا بأن هناك أرضية مشتركة كبيرة بين الاستراتيجيين من حيث السياسة، واهتمام أصحاب المصلحة، والخدمات، والدعم المقدم للضحايا. ووافقت السلطة التنفيذية أيضا على إعداد وتنفيذ استراتيجية مشتركة معنية بالعنف العائلي والجنسي لنشرها في عام ٢٠١٣. ويوفر القيادة فريق وزاري مشترك معني بالعنف العائلي والعنف الجنسي ويضمن أن تحظى القضايا بالأولوية.

٨٨ - وقد استُحدثت تدابير كثيرة في أيرلندا الشمالية لمنع العنف ضد المرأة أو لدعم وحماية الضحايا ويشمل ذلك ما يلي:

- إنشاء مركز إحالة للاعتداءات الجنسية يفتتح في مطلع عام ٢٠١٣ لتوفير المشورة الفنية فضلا عن المساعدة الفعلية. ويتسنى للضحايا إحالة أنفسهن أو تقوم الشرطة بإحالتهم.

- عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مؤتمر تقييم المخاطر المتعدد الوكالات من أجل دراسة وتحسين إدارة المخاطر التي تكتنف العنف العائلي، وذلك مثلا من خلال رصد ومتابعة إشارات الإنذار المبكر، ومن خلال كفالة الدعم المتعدد الوكالات للأفراد المعرضين لمخاطر عالية. ولغاية الآن أصبحت توجد خطط سلامة لأكثر من

- ٤ ٠٠٠ من ضحايا المخاطر المرتفعة للعنف العائلي من أجل حمايتهن. وغطت هذه الخطط ما يقرب من ٦ ٠٠٠ طفل.
- إطلاق حملة إعلامية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وحتى آذار/مارس ٢٠١٠ لزيادة الوعي بالعنف الجنسي والاعتداء الجنسي وتبديد الخرافات.
- إطلاق حملة لمكافحة الاغتصاب، تستهدف الطلبة في مرحلتي التعليم التكميلي والعالي، وقد أُعيد إطلاقها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
- تمول الحكومة خدمة هاتفية مجانية على مدى ٢٤ ساعة لمكافحة العنف العائلي.
- أنشئت وحدات لحماية الجمهور في كل قسم للشرطة.
- يمكن للمحاكم فرض أوامر تقييدية في طائفة واسعة من الظروف منذ عام ٢٠٠٩.
- أنشئت شراكات لمكافحة العنف العائلي في كل وكالة للرعاية الصحية أو الاجتماعية.
- يجري تدريب ما لا يقل عن ١٦٠ من معلمي المدارس الابتدائية كأوصياء اجتماعيين لتقديم برنامج للتثقيف الوقائي.
- تيسر لجميع ضحايا العنف العائلي إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية في مسار سريع.
- منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعفي ضحايا العنف العائلي الذين يلتمسون أوامر منع هتك العرض من اختبار تحديد الأهلية للحصول على المساعدة القانونية.

### تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

#### الرد على الفقرة ١٣

٨٩ - كما هو موضح في الفقرة ٢٨٥ من التقرير، ما برح تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يُعد مخالفا للقانون في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٨٥ على وجه التحديد. وتبين دعوة حكومة المملكة المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة وخطة العمل من أجل الفتاة<sup>(١٥)</sup> النهج الذي تتبعه انكلترا وويلز لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء عليه ولدعم الرعاية والرفاه للفتيات والنساء المتضررات من ذلك.

(١٥) <http://www.homeoffice.gov.uk/publications/crime/call-end-violence-women-girls/vawg-action-plan>

- ٩٠ - وطوال السنة الماضية اضطلعت حكومة المملكة المتحدة بأعمال كبيرة لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى في المملكة المتحدة والتصدي لذلك، وتشمل تلك الأعمال ما يلي:
- إطلاق المبادئ التوجيهية لممارسات الوكالات المتعددة لانكلترا وويلز في شباط/فبراير ٢٠١١ للمهنيين العاملين في الخطوط الأمامية مثل المعلمين، والممارسين العاملين، والمرضين. وهذا من شأنه زيادة الوعي وتحديد الخطوات التي يلزم اتخاذها لحماية الأطفال والنساء.
  - تقديم مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه إسترليني في شكل تمويل للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (أعيد إطلاق تقديم هذا المبلغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) لدعم منظمات الخطوط الأمامية في انكلترا وويلز التي تعمل على منع تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى والأعمال المجتمعية.
  - زيادة النشاط في صيف عام ٢٠١٢ (من الناحية التقليدية يمثل هذا الوقت أشد المخاطر للفتيات اللاتي يصطحبن إلى الخارج لإجراء تلك الممارسة). وشمل هذا ما يلي:
    - ممثلي الحكومة الذين يعملون في شرق أفريقيا مع الموظفين القنصليين لتأكيد القضايا والتأكد من تمكّن جميع الموظفين من الاستجابة؛
    - حملة من رجال الشرطة في العاصمة لزيادة الوعي في شتى أنحاء لندن؛
    - نشر فيلم قصير على الشبكة العالمية لزيادة وعي العاملين في مجال الصحة.
  - إطلاق وثيقة إعلان تجريبية بحجم كتاب الجيب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ - معنونة 'بيان لمعارضة تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى'<sup>(١٦)</sup> وهي توضح القانون والعقوبات الجنائية المحتملة التي يمكن تطبيقها ضد من يسمحون بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى. وهذه الأداة موجهة بصورة رئيسية للأسر التي هاجرت إلى المملكة المتحدة ولا تريد إخضاع بناتها لتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى، بيد أنهما لا تزال تشعر بأهما مضطرة إلى ذلك حسب المعايير الثقافية والاجتماعية عند زيارتهما للأسرة في الخارج. ويمكن للفتيات أيضا أن يحملن تلك الوثيقة لاستخدامها أثناء وجودهن في الخارج مع أسرهن.

(١٦) <http://www.homeoffice.gov.uk/publications/crime/FGM-declaration>

- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أطلقت دائرة الادعاء التابعة للتاج مبادئ توجيهية قانونية للمدعين العامين في انكلترا وويلز لمساعدتهم في الدعاوى القضائية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ أطلقت الدائرة خطة عمل<sup>(١٧)</sup> بشأن دعاوى القضايا المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى،
- مواصلة تعميم وتوزيع أكثر من ٤٠.٠٠٠ نشرة وملصق على المدارس والدوائر الصحية، والهيئات الخيرية، والفئات المجتمعية في سائر أنحاء انكلترا واسكتلندا وويلز.
- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ استضافت وزارة الداخلية بالاشتراك مع الجمعية الوطنية لمفوضي الشرطة ومفوضي مكافحة الجريمة نقاش مائدة مستديرة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى بحضور ممارسي الخط الأمامي. وتركز النقاش على العوائق التي يواجهها الممارسون في تصديهم لتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى. وستستخدم النتائج المترتبة على النقاش في توجيه إعداد السياسات العامة في المستقبل.

٩١ - وفي ويلز، لا تفوض المسؤولية عن إقامة الدعاوى المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى لحكومة ويلز. فسياسة الحكومة المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى مبينة في إستراتيجية وخطة تنفيذ الحق في أن تكون آمنة<sup>(١٨)</sup>. ويتصل بهذا الموضوع أيضا إجراءات لحماية الأطفال والبالغين ضعاف الحال.

٩٢ - وفي عام ٢٠١١ نشر منتدى الصحة والحماية للسود والأقليات والمجتمعات الإثنية في كل ويلز بروتوكول كل ويلز بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى الذي يضع مبادئ توجيهية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى للمهنيين في مجال الصحة وممارسات جيدة لإدارات الخدمة الاجتماعية، والشرطة، والموظفين العاملين لدى السلطات التعليمية والقطاع الطوعي. ويرمي البروتوكول إلى زيادة الوعي، وتحديد الأطفال الذين المعرضين للمخاطر، والمساعدة على الاستجابة للحالات بشكل مناسب.

٩٣ - وأطلقت في حريف ٢٠١١ مجموعة أدوات للمهنيين بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى، وهي توفر معلومات ترمي إلى تشجيع وقف تلك الممارسة. وقدم تمويل إضافي يكفل تزويد كل قابلة، وزائرة صحية، وممرضة مدرسية، وأخصائية في الصحة الجنسية وعلم الخلايا في ويلز بنسخة منها.

(١٧) [http://www.cps.gov.uk/news/press\\_statements/female\\_genital\\_mutilation\\_action\\_plan\\_launched/](http://www.cps.gov.uk/news/press_statements/female_genital_mutilation_action_plan_launched/)

(١٨) <http://wales.gov.uk/topics/housingandcommunity/safety/domesticabuse/publications/besafe/?lang=en>

٩٤ - وتعترف أيضا خطة عمل الصحة الجنسية والرفاه لويلز للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، التي أعدتها حكومة ويلز، بالحاجة إلى زيادة مستويات مهارات الفنيين في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

٩٥ - ومجالس الصحة مسؤولة عن توفير الوصول إلى خدمات الدعم المناسبة للنساء والفتيات في مناطقهن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ طلب وزير الصحة في ويلز من مجالس الصحة العمل مع مجالس حماية الطفل المحلية للتأكد من أن الخدمات المحلية من قبيل خدمات الصحة الجنسية، وخدمات التوليد وطب النساء، تدعم مبادرات المجتمع المحلي والشرطة الرامية إلى وقف تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتقديم الدعم إلى من تضرروا من ذلك. وتوجد في كارديف أيضا خدمة صغيرة لفك التخييط المانع للجماع (عملية عكسية) بإحالات من الممارسين العاميين والقبالات.

٩٦ - وللحكومة الاسكتلندية موظف متفرغ مخصص لقضايا نساء الأقليات ونساء الجماعات الإثنية، ويشمل ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ويعمل هذا الموظف مع المنظمات القانونية والطوعية والمجتمعية ذات الصلة في سائر أنحاء اسكتلندا لتشجيع الإبلاغ.

٩٧ - والحكومة ممثلة أيضا في الفريق العامل المعني بالعنف المرتبط بالشرف التابع لرابطة رؤساء ضباط الشرطة في اسكتلندا. وقد طور هذا الفريق صلات مع المجتمعات والمنظمات المحلية التي تعمل مع سكان المجتمعات المحلية التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ويشارك ضباط اتصال المجتمع المحلي في الأنشطة المجتمعية، والاجتماعات، والحلقات الدراسية لشرح الطريقة التي يمكن بها للشرطة أن تقدم المساعدة. وسيطلق الفريق في نيسان/أبريل ٢٠١٣ دليل المحققين المعني بالعنف المرتبط بالشرف، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء للأنثى. وسيعزز هذا من فهم ضباط الشرطة ومهاراتهم لضمان استجابتهم للحوادث بصورة مناسبة.

٩٨ - وقد موّلت الحكومة الاسكتلندية منظمة 'ساهلية' (Saheliya) لصحة المرأة من نساء الأقليات والإثنيات، من أجل دعم ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والمرأة. وتساعد الحكومة المرأة على التصدي للمعتقدات الثابتة، وإيجاد الحلول لأنفسهن وزيادة ثقتهن في الإبلاغ.

٩٩ - وقد حددت المبادئ التوجيهية الوطنية لحماية الطفل والإطار الوطني للتعليم والتنمية في اسكتلندا لعام ٢٠١٢، إجراءات حماية الطفل والصلاحيات الأساسية اللازمة للممارسين لحماية تعزيز رفاه الأطفال. وهي تشير بالتحديد إلى أن من الضروري أن تتوفر للعاملين

المعرفة والمهارات المناسبة لتحديد وتنفيذ التدخلات المحتملة عند تعرُّض الطفلات لمخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

١٠٠- وستطلق الحكومة الاسكتلندية في عام ٢٠١٣ مبادئ توجيهية وبروتوكولات متعددة الوكالات لتشجيع تقاسم المعلومات واتخاذ إجراءات مشتركة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

١٠١- وفي أيرلندا الشمالية، يعتبر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى جريمة أيضا<sup>(١٩)</sup>. وقد استضيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مؤتمر متعدد الوكالات تحت اسم حماية البالغين والأطفال في مجتمع متنوع الثقافات، بغرض زيادة الوعي بالقضايا الناشئة.

## الاتجار في البشر واستغلال البغاء

### الرد على الفقرة ١٤

#### الجريمة المنظمة والاتجار في البشر

١٠٢- نشرت حكومة المملكة المتحدة استراتيجيتها المتعلقة بالاتجار في البشر<sup>(٢٠)</sup>، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، وتركزت على أربعة مجالات رئيسية هي: تحسين تحديد الضحايا ورعايتهم؛ الحركة في اتجاه المصدر لوقف التهديد مبكراً؛ اتخاذ إجراءات أكثر ذكاءً عند الحدود؛ وتنسيق جهود الإنفاذ القانوني في المملكة المتحدة. وقد عدلت أيضا ترتيبات رعاية الضحايا البالغين في انكلترا وويلز في عام ٢٠١١ بغية توفير الرعاية والدعم لضحايا الاتجار في البشر، بما يناسب احتياجاتهم الفردية. وينسق جيش الخلاص الدعم الذي تقدمه ١٢ جهة متخصصة متعاقدة من الباطن. وللحساسيات الجنسانية اعتبار مهم في تقييم الاحتياجات والمخاطر الذي يجري الاضطلاع به لتحديد ما تحتاجه الضحية من رعاية ودعم.

١٠٣- والحكومة ملتزمة بالتصدي للضرر والاستغلال المرتبطين بالبغاء. وقد نشرنا استعراضاً لنهج التصدي للبغاء في مناطق محلية مختلفة<sup>(٢١)</sup> لتحديد الممارسة الفعالة للقيام بأعمال الشرطة، والإفلات من الضرر، والحد من آثاره، وتوفير الدعم الكلي والوكالات المتعددة العامة التي تعمل في انكلترا وويلز. ويشدد هذا الاستعراض على أهمية مراعاة الآراء المجتمعية عند إعداد استجابة محلية للبغاء.

(١٩) قانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لعام ٢٠٠٣.

(٢٠) <http://www.homeoffice.gov.uk/publications/crime/human-trafficking-strategy>

(٢١) <http://www.homeoffice.gov.uk/publications/crime/responding-to-prostitution>

١٠٤- وقد بدأ نفاذ المادة ١٧ من قانون أعمال الشرطة ومكافحة الجريمة لعام ٢٠٠٩ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وهي تساعد على تحسين السلامة والدعم المتاحين للأفراد المشتغلين في البغاء، وذلك بتوفير بديل للمحاكم عن تغريم أولئك المدانين بالتسكُّع والاستدراج لممارسة البغاء، ويتطلب الأمر عوضاً عن ذلك حضور اجتماعات مع مشرف تعينه المحكمة. وتوفر أوامر المشاركة والدعم الحصول على الخدمات ولولا ذلك لكانت تلك الخدمات بعيدة المنال بما فيها الرعاية الطبية، والمسكن وبرامج مكافحة الاعتماد على المخدرات/المشروبات الكحولية. ونحن على علم بأن عدداً من الأوامر يُستخدم، ولكننا ندرك أيضاً أنه لا تزال توجد مشاريع تحويل جارية من قبيل المشروع الذي تديره منظمة الخروج الآمن.

١٠٥- ويعد استدراج شخص لممارسة البغاء جريمة كما يعد دفع مال لقاء خدمات جنسية لبغي وقعت ضحية سلوك استغلالي جريمة أيضاً. والشرطة مسؤولة عن التأكد من توفر أعداد كافية من الضباط المدربين للتصدي لمستويات البغاء في منطقة معينة.

١٠٦- وفي ويلز، لا تفوض مسؤولية إقامة الدعاوى المتعلقة بالبغاء إلى حكومة ويلز. بيد أن مشروع الوثيقة المعنون لنعمل سوياً للحد من الضرر (إساءة استعمال المخدرات) خطة الإنجاز للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ يتضمن إجراءات رئيسية لتحسين الوصول إلى الخدمات المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات، والخدمات المتعلقة بالمخدرات والكحول للمشتغلين بالجنس.

١٠٧- وقد وفرت حكومة ويلز ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني لبرنامج حياة الشوارع الذي تديره منظمة ويلز أكثر أماناً لدعم المشتغلين بالجنس، كما عيّنت منسقا مخصصا لمكافحة الاتجار في البشر لويلز، وبذلك لبّت توصية مجلس أوروبا.

١٠٨- وفي اسكتلندا، يعد الاستدراج لممارسة البغاء والتسكُّع في مكان عام لأغراض شراء الجنس جريمة بموجب قانون البغاء (في الأماكن العامة) (اسكتلندا) لسنة ٢٠٠٧. وفي العام الماضي، مُنحت المحاكم سلطة نزع أهلية قيادة السيارات من منتهكي القانون الذين يستخدمون مركباتهم للسير ببطء بجانب الأرصفة لاستدراج البغايا. وتمول الحكومة الاسكتلندية أيضاً وكالة القاعدة الأولى لإقامة أول مشروع ملاذ آمن تابع لها وهو "إيواء المشردين" (Streetwork)<sup>(٢٢)</sup>، ولكي تنجز مشروعها المتعلق بالمرأة، والإجراءات المتعلقة بالمخدرات بغية تنفيذ مشروع التدخل المبكر لتوفير الخدمات للبغايا<sup>(٢٣)</sup>، من أجل دعم

(٢٢) <http://www.streetwork.org.uk/reach-out-project/>

(٢٣) <http://www.quayservices.co.uk/>

النساء للخروج من ربة البغاء. وتقع مسؤولية التمويل على فرادى السلطات المحلية إلى حد كبير.

١٠٩- وفي أيرلندا الشمالية تشمل الأعمال المتعلقة بمنع الاتجار في البشر وحماية ضحاياه ما يلي:

- التدريب الذي يُقدم من جانب دائرة الادعاء العام ودائرة شرطة أيرلندا الشمالية لموظفيهما. وحتى الآن أكمل ٢ ٨٠٠ من ضباط دائرة شرطة أيرلندا الشمالية وموظفوها تدريبهم عن طريق الإنترنت لاكتشاف البوادر المتعلقة بالاتجار في البشر.
- إرشاد الضحايا من خلال حملة منشورات وملصقات متعددة اللغات. ويجري في الوقت الراهن إعداد مواد أكثر تفصيلاً لزيادة الوعي بالتشاور مع منظمة العفو الدولية.
- إنشاء فريق تحاوري للتوعية يتألف من ممثلي إدارة العدل، ودائرة الشرطة لأيرلندا الشمالية، ومجلس الصحة والرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.
- التأكد من إمكانية حصول الضحايا بصورة مناسبة وفي الوقت المناسب على استحقاقات الضمان الاجتماعي.
- العمل مع موقفي الجرائم في حملة لزيادة الوعي بالاتجار في البشر واستغلال العمالة في سائر أنحاء المملكة المتحدة. وستُطلق الحملة في عام ٢٠١٣.

١١٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أُطلقت حملة مبادئ توجيهية بشأن ترتيبات العمل لرفاه ضحايا الاتجار في البشر البالغين وحمائهم. وتحدد المبادئ التوجيهية الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب دائرة شرطة أيرلندا الشمالية، ووكالات الصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها.

١١١- وفي عام ٢٠١٠ نشرت إدارة العدل ورقة بحثية تحقق في القضايا المتعلقة بالنساء المشتغلات بالبغاء في أيرلندا الشمالية، وأعقب ذلك مؤتمر للجهات المعنية. ويجري اتخاذ عدد من الإجراءات أو يستمر تطويرها من قِبَل إدارة العدل، التي تعمل في شراكة مع جهات أخرى.

## المشاركة في الحياتين السياسية والعامه

## الرد على الفقرة ١٥

١١٢- وقد قُمنّا بتنفيذ أحكام قانون المساواة لعام ٢٠١٠ الذي يمكّن الأطراف السياسية من استخدام العمل الإيجابي، إذا ما رغبت في ذلك، لتشجيع المشاركة في السياسة فيما بين الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً<sup>(٢٤)</sup>. وقُمنّا أيضاً بتوسيع نطاق قدرتنا على استخدام القوائم المختصرة التي تقتصر على النساء فقط حتى عام ٢٠٣٠. كما نعمل أيضاً مع الأحزاب السياسية الرئيسية لكي تقوم طوعاً بجمع ونشر بيانات التنوع المتعلقة بمرشحيها للانتخابات. وستمكّننا المعلومات من توجيه جهودنا لزيادة التنوع في مؤسساتنا الديمقراطية. وقد وافقت الأحزاب الثلاثة الرئيسية في الوقت الراهن على نشر بيانات مقارنة.

١١٣- وتتطلع الحكومة إلى أن يكون نصف جميع المعينين حديثاً في مجالس الهيئات العامة من النساء في أيار/مايو ٢٠١٥. ويشمل هذا الهدف الطموح جميع التعيينات في الوظائف العامة التي ينظمها مفوض التعيينات في الوظائف العامة ولكن لا يشمل ذلك إعادة التعيين. وستُنشر عما قريب استراتيجيتنا لتحقيق هذا.

١١٤- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ أطلقنا إستراتيجية الوصول إلى الوظيفة الانتخابية التي ترمي إلى دعم الأشخاص المعوقين، بمن فيهم النساء من ذوات الإعاقة اللاتي يرغبن في أن يصبحن أعضاء في البرلمان، أو مستشارات أو مندوبات منتخبات أخريات. ويشمل هذا تمويلاً يبلغ ٢٦ ملايين جنيه إسترليني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، للمساعدة على تلبية النفقات الإضافية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة بالمقارنة مع الأشخاص من غير ذوي الإعاقة، مثل تكاليف النقل أو تكاليف الترجمة بلغة الإشارة البريطانية.

١١٥- وقد أنشأنا مؤخراً مركزاً جديداً للتعيينات في الوظائف العامة في مكتب مجلس الوزراء. ويعمل كمركز للخبرة بشأن جميع جوانب عملية التعيينات وهو يعمل مع الإدارات لتنسيق الإجراءات للتأكد من أن مجالس هيئاتنا العامة تمثل المجتمعات المحلية التي تخدمها.

١١٦- وقد تحسّن تنوع الجهاز القضائي في المملكة المتحدة بالتدريج سنة بعد سنة. ففي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، كانت نسبة النساء ٢٢،٦ في المائة من بين ٣٥٧٥ من القضاة في الهيئات القضائية للمحاكم. أما في المجالس القضائية، فكانت نسبة النساء ٣٩،٦ في المائة من بين ٢٠٦٠ من القضاة المؤهلين قانونياً.

(٢٤) يجب مع ذلك فحص المرشحين المحتملين بناء على جدارة كل فرد منهم.

١١٧- ويسهّل قانون الجرائم والمحاكم التنوع القضائي المتزايد. فهو يوسّع نطاق العمل بأحر لبعض الوقت بالمحاكم الكبرى والمحكمة العليا، ويسمح للجنة التعيينات القضائية بتفضيل مرشح ذي خصائص معلنة مشمولة بالحماية إذا تساوى المرشحون لمنصب قضائي في الجدارة. وتستند هذه العملية إلى أحكام إجراءات العمل الإيجابي في قانون المساواة لعام ٢٠١٠.

١١٨- والإحصاءات الأساسية لمشاركة المرأة في الحياتين السياسية والعامة متاحة في المرفق الإحصائي.

١١٩- وعلى نحو ما جرت مناقشته في الفقرة ١٠١ من التقرير قدم اللورد ديفيز، لورد أيرسوخ تقريره في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن العقوبات التي تعترض طريق تعيين المرأة في مجالس الشركات. وتضمنت توصياته تدابير طوعية تبادر بها الأعمال التجارية، وتشمل: مجالس إدارات ١٠٠ شركة من الشركات التي يتكون منها مؤشر فوتسي (مؤشر فايننشال تايمز لسوق المال) ويجب أن يهدف إلى تمثيل الإناث بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٥؛ وضرورة إنشاء مدونة سلوك طوعية لجهات البحث عن موظفين؛ وإدخال تعديلات على مدونة سلوك مجلس إعداد التقارير المالية بحيث تقضي بأن تضع الشركات سياسات عامة تتعلق بتنوع تكوين مجلس الإدارة.

١٢٠- وما زلنا نعمل مع دوائر الأعمال التجارية والجهات المعنية لتنفيذ التوصيات. ولغاية الآن، أطلقت مدونة السلوك الطوعية للباحثين عن موظفين، في تموز/يوليه ٢٠١١، ووقّعت عليها ٤٠ شركة؛ ويعمل المستثمرون معنا بهمة من أجل تحقيق التغيير؛ وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قام مجلس إعداد التقارير المالية بتعديل قانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة ويقضي ذلك بأن تقدم الشركات تقارير عن سياسة مجالسها المتعلقة بتنوع تكوين مجالس إدارتها، ويشمل ذلك نوع الجنس. ومنذ أعد اللورد ديفيز تقريره، حدث تقدم غير مسبوق - للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر المرفق الإحصائي.

١٢١- وفي ويلز، جرت أعمال مهمة في إطار حكومة ويلز وفي القطاع العام لويلز الأوسع نطاقاً لتحديد القضايا التي تواجهها النساء والفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً في التعيينات في الوظائف العامة في ويلز.

١٢٢- وقد التزمت حكومة ويلز بالسعي لاستحداث حصص للتعيينات في الهيئات العامة في ويلز على غرار النمط النرويجي، بما يضمن أن تكون ما نسبته ٤٠ في المائة على الأقل للنساء. ويبحث وزراء ويلز أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف.

١٢٣- وفي اسكتلندا، أعد مركز الخبرة المعني بالتعيين في الوظائف العامة والتنوع خطة تحسين مستمرة لدعم تنفيذ التعيينات في الوظائف العامة بطريقة عادلة وفعالة. ويشمل هذا إعداد خطة عمل محددة بشأن قضايا التنوع والمساواة، بما في ذلك أنشطة الإرشاد والتوعية.

١٢٤- وتزود البرامج التعليمية في المدارس النساء والفتيات أيضا بالمعرفة اللازمة لتمكينهن من المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرارات في جميع المجالات في الحياة على جميع المستويات. ويمكن للشباب المشاركة في الأنشطة الديمقراطية بما في ذلك العضوية في مجالس المدارس والمشاركة في برلمان الشباب الاسكتلندي.

١٢٥- وتعمل الحكومة الاسكتلندية على تشجيع مزيد من النساء على التقدم للوظائف في الهيئات العامة في اسكتلندا والأرقام في تحسُّن. وستعقد الحكومة نشاطا تشاوريا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بهدف الاتفاق على مجموعة من الإجراءات الممكنة التي يمكنها زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، ويشمل ذلك معدلات الطلبات والنجاح.

١٢٦- في أيرلندا الشمالية تمثل النساء ما نسبته ٢٢ في المائة من أعضاء البرلمان في أيرلندا الشمالية؛ و ١٨،٥ في المائة من أعضاء جمعية أيرلندا الشمالية؛ و ٢٣ في المائة من مستشاري أيرلندا الشمالية. وهناك اثنتان من نساء أيرلندا الشمالية من أعضاء البرلمان الأوروبي.

١٢٧- وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ شكلت النساء ما نسبته ٣٣ في المائة مما مجموعه ١٤١٠ من التعيينات في الوظائف العامة؛ و ٢٩ في المائة من جميع التعيينات في الوظائف العامة التي تمَّت؛ و ٢٧ في المائة من جميع الطلبات المقدمة للتعيين في الوظائف العامة الشاغرة.

١٢٨- وتمثل النساء في الوقت الراهن تمثيلا ناقصا في التعيينات للوظائف العامة ولدى الحكومة مبادرات للتوعية، ولتحسين الحصول على الوظائف العامة، ولتشجيع مزيد من النساء على التقدم لشغل الوظائف الشاغرة. ويؤيد المفوض المستقل للتعيينات في الوظائف العامة مدونة ممارسات ترمي إلى التأكد من تطبيق مبدأ الجدارة على التعيينات في الوظائف العامة. ويفحص المفوض عمليات التعيينات في الوظائف العامة في الإدارات وينشر ما يتوصل إليه من نتائج في تقرير سنوي. وهو يعمل عن كثب مع إدارات الحكومة لتحديد التمثيل الناقص للنساء ووضع تدابير لمعالجة ذلك.

١٢٩- ويحتفظ مكتب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء بقائمة بريدية لأفراد ومنظمات تهتم بالتعيينات في الوظائف العامة ويستهدف المنظمات النسائية بهمة للتأكد من إمامهن بالشواغر.

## العمالة

## الرد على الفقرة ١٦

## الفجوة في الأجور بين الجنسين

١٣٠- لقد أحرزنا تقدماً جيداً فيما يتعلق بالقضاء على عدم المساواة في الأجور في المملكة المتحدة. وتضيق الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة المتفرغين، وبين الرجل والمرأة المتفرغين أو غير المتفرغين، باستخدام مقياس الإيرادات الوسطى والمتوسطة على حد سواء. وقد انخفض بشدة الفرق بين الأجر الأوسط الكامل بالساعة بين الرجل والمرأة من ١٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٦ في المائة عام ٢٠١٢<sup>(٢٥)</sup>. ولئن كان الأجر الذي يُدفع للمرأة غير المتفرغة أفضل من ذلك الذي يُدفع للرجل، فالواقع أن المزيد من النساء يعملن في وظائف دون تفرغ، مما يجعل معدلات أجرهن تميل إلى أن تكون أقل، ما يعني أن الفجوة في الأجور لجميع العاملين لا تزال أعلى فتبلغ نسبتها ١٩,٧ في المائة مقارنة بنسبة ٢٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومن ناحية ثانية، فنظراً للتغيرات في المنهجية المستخدمة لحساب تلك الأرقام في عام ٢٠١١، فإن أرقام عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ غير قابلة للمقارنة مباشرة.

١٣١- ويشمل قانون المساواة لعام ٢٠١٠ أحكاماً جديدة من شأنها أن تجعل بنود سرية الأجور غير قانونية (المادة ٧٧)؛ وتوسّع نطاق العمل الإيجابي في مجالي التعيين والترقية (المادة ١٥٩)؛ وتوفير الحماية ضد التمييز "القائم على الارتباط"، وهذا أمر له وجهته بصفة خاصة لمقدمي الرعاية (المادة ١٣). كما أننا نقدم أيضاً تشريعاً جديداً عن طريق البرلمان<sup>(٢٦)</sup> سيمنح المجالس القضائية السلطة بأن تأمر أرباب الأعمال بمراجعة حسابات الأجور إذا تبين قيامهم بالتمييز بشأن الأجور.

١٣٢- ونشجع أيضاً الشركات على التوقيع على مبادرة فكّر، واعمل، وأبلغ<sup>(٢٧)</sup>، وهي مبادرة طوعية لتحسين المساواة بين الجنسين في العمل، بما في ذلك الإبلاغ بشأن الأجور وقضايا مكان العمل الأخرى. وقد تبين لتقرير مرحلي أخير أن المنظمات التي وقّعت على تلك المبادرة تضم أكثر من مليون موظف.

(٢٥) وفقاً لتقدير الدراسة الاستقصائية السنوية للساعات والإيرادات التي أعدها مكتب المملكة المتحدة للإحصاءات الوطنية.

(٢٦) قانون المشاريع والإصلاحات التنظيمية لعام ٢٠١٢.

(٢٧) <http://www.homeoffice.gov.uk/equalities/women/women-work/gender-equality-reporting/>

١٣٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أطلقت حكومة المملكة المتحدة خدمة جديدة للمساواة وتقديم المشورة والدعم<sup>(٢٨)</sup> للأفراد الذين يحتاجون لمشورة خبراء ودعم بشأن قضايا التمييز بما في ذلك التمييز الجنسي.

### توظيف النساء

١٣٤- منذ تولت الحكومة الائتلافية السلطة في أيار/مايو ٢٠١٠، ارتفع عدد النساء في الوظائف بمقدار ٢٨٧ ٠٠٠ امرأة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ كان عدد النساء أكثر من ذي قبل على الإطلاق (١٣،٧٥ مليون امرأة). وفي غضون الفترة ذاتها ارتفع أيضا عدد النساء العاملات لحسابهن من ١٠،١٥ إلى ١٠،٢٧ مليون امرأة. وانخفض معدل العمالة من ٦٧ في المائة في مطلع عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥،٣ في المائة في مطلع عام ٢٠١٠، ولكنه منذ ذلك الوقت عاد فأصبح ٦٦،٣ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٣٥- وقد انخفض الخمول الاقتصادي للمرأة أيضا في غضون تلك الفترة، من ٢٩،٧ في المائة في مطلع عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨،٤ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتُسهم إصلاحات الرفاه الحكومية في دخول المزيد من النساء إلى سوق العمل، مما يقلل الخمول الاقتصادي ولكن ذلك يفضي إلى ضغوط تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الوقت الذي يبدأ فيه السكان بجمّة في البحث عن عمل. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة للمرأة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، فإنها ما برحت تنخفض منذ ذلك الوقت فانخفضت البطالة من ٧،٧ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٧،٣ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٣٦- وتتاح طائفة واسعة من الدعم المخصص للنساء العاطلات عن العمل عن طريق مركز الوظائف وأكثر (Jobcentre Plus)، وبرنامج العمل، وعقود الشباب، وتدبيرنا المسماة فلنجعل بريطانيا تعمل. وبتتاح الآن على الصعيد الوطني، برنامج العمل الذي أُطلق في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وسيقدم برنامج العمل المسمى الأجر بحسب النتائج دعما مناسباً للاحتياجات لما يقرب من ٣،٣ مليونا من مقدمي الطلبات طوال فترة العقد.

١٣٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أطلقنا خدمة المهن الوطنية التي توفر معلومات مستقلة ومحيدة ومشورة بشأن التعلم والعمل. كما استثمرنا كثيرا في مجال التلمذة. وفي الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، كان ما يزيد على نصف التلاميذ الجدد (٥٢،٥ في المائة) من النساء. وبدأ

(٢٨) <http://www.equalityadvisoryservice.com/>

أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة التلمذة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ وكان عددهن ١٣٩ ٠٠٠ امرأة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

١٣٨- وتتخذ أيضا خطوات للتأكد من أن ظروف العمل توافق بشكل أفضل حاليا احتياجات وتطلعات النساء في المملكة المتحدة لدعم النساء من أجل تحقيق إمكاناتهن في سوق العمل. ويشمل هذا توسيع نطاق الحق في طلب العمل المرن لجميع الموظفين؛ والعمل مع الأعمال التجارية لزيادة عدد النساء في مجالات الإدارة العليا وفي مجالس الشركات، وإعداد نظام جديد لتقاسم إجازة الوالدية ليتسنى للآباء اختيار أفضل طريقة لتقاسم مسؤوليات الرعاية.

١٣٩- وقد قمنا أيضا بإنشاء مجلس الأعمال التجارية للمرأة<sup>(٢٩)</sup> في أيار/مايو ٢٠١٢ لدراسة سبل زيادة مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي إلى أقصى حد. وسيقوم المجلس المكوّن من أشخاص أتوا من سائر أنحاء قطاعات الأعمال التجارية، بتقديم توصيات إلى دوائر الأعمال والحكومة بشأن أفضل طريقة لإزالة العوائق التي تواجه المرأة في القيام بدورها الكامل في مجال الأعمال التجارية وفي مكان العمل. ومن المقرر أن يقدم المجلس تقريره إلى الحكومة في أواخر عام ٢٠١٣.

### رعاية الأطفال

١٤٠- رعاية الأطفال أداة تمكينية رئيسية للعمالة الوالدية بيد أن التكلفة المرتفعة قد تشكّل حاجزا يعوق العمل. وللمساعدة في هذا المجال قدمنا استحقاقا مدته ١٥ ساعة في الأسبوع من التعليم المجاني والرعاية المجانية للأطفال الذين يبلغون من العمر ٣ و ٤ سنوات (يجري تمديد هذا الاستحقاق ليشمل حوالي ٤٠ في المائة من الأطفال الذين يبلغون من العمر سنتين) وتم توسيع نطاق المساعدة فيما يتعلق بتكاليف رعاية الطفل لمن يعملون أقل من ١٦ ساعة لأول مرة.

١٤١- وفي صيف عام ٢٠١٢ أنشأنا لجنة رعاية الطفل لبحث القدرة على تحمّل تكاليف رعاية الطفل؛ ورعاية الطفل قبل وبعد سن الالتحاق في المدرسة، وفي أوقات العطلات، للأطفال في سن الالتحاق بالمدارس؛ وتنظيم قطاع رعاية الطفل؛ ودور رعاية الطفل في دعم الأسرة كي تنتقل إلى العمالة المستدامة وتخرج من رتبة الفقر. ومن المقرر أن تقدم اللجنة تقريرها قريبا.

(٢٩) <http://www.homeoffice.gov.uk/equalities/women/women-work/business-council/>

١٤٢- ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ سنقدم مبلغ مليوني جنيه إسترليني (في شكل منح صغيرة تصل إلى ٥٠٠ جنيه إسترليني) لمقدمي الرعاية للأطفال ومرافقي الأطفال الراغبين في إنشاء أعمال تجارية لرعاية الأطفال. وستتاح أيضا مشورة لبدء الأعمال التجارية، وتقديم الدعم والإرشاد.

١٤٣- ففي ويلز، يقتضي الواجب القانوني<sup>(٣٠)</sup> من السلطات العامة التي تحدد فرقا في الأجر بناء على نوع الجنس إما أن تحدد هدفا للمساواة في الأجر بين الجنسين لمعالجة السبب، أو تفسر علنا السبب في عدم قيامها بذلك. ويجب أن توضع هذه المعلومات ضمن خطة عمل إلى جانب أي سياسات عامة قائمة تتعلق بضرورة معالجة الفرق في الأجر بين الجنسين.

١٤٤- وتشمل خطة المساواة الاستراتيجية لحكومة ويلز هدفا يتعلق بالمساواة من أجل العمل مع شركاء لتحديد ومعالجة أسباب فوارق الأجور والتعيين بسبب الجنس، أو الإثنية أو الإعاقة.

١٤٥- وفي اسكتلندا، موّلت الحكومة الاسكتلندية منذ عام ٢٠٠١ (بمبلغ ٦١٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥)، مشروع سدّ الفجوة<sup>(٣١)</sup>، كما كانت شريكا نشطا فيه، ومن شأنه زيادة الوعي بشأن الفجوة في الأجور بين الجنسين وأسبابها المختلفة والتشجيع على اتخاذ إجراءات من جانب الموظفين وأرباب الأعمال لمعالجة الأسباب وسدّ الفجوة.

١٤٦- وفي أيرلندا الشمالية، استعرضت لجنة المساواة مدونة ممارساتها لعام ١٩٩٩ بشأن المساواة في الأجر وتقتصر استبدالها بمدونة منقحة، توفر مبادئ توجيهية مستكملة وعملية لأرباب الأعمال والموظفين، وممثلهم أو مستشاريهم، بشأن كيفية تحنّب التمييز الجنساني في هياكل الأجور. وستشمل المدونة الجديدة موجزا لتوجيهات اللجنة المتعلقة بإجراء استعراضات المساواة في الأجر.

١٤٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بدأت الخدمة المدنية لأيرلندا الشمالية استعراضا شاملا للأجور وترتيبات تحديد الرتب بما يكفل أن يتم في سائر الدائرة، دفع أجر متساو عن الأعمال المتساوية القيمة. ونتيجة لذلك، نُفذت تغييرات هيكلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وستجري مراجعة لحسابات الأجر المتساوي خلال عام ٢٠١٣ لتقييم فعالية إعادة الهيكلة على فجوات الأجور على أساس نوع الجنس وتحديد أي فجوات باقية تبلغ نسبتها

(٣٠) قانون المساواة لعام ٢٠١٠ (الواجبات القانونية) (ويلز) الأنظمة ٢٠١١.

(٣١) <http://www.closesthegap.org.uk/>

٥ في المائة أو أكثر لإجراء مزيد من التحقيق بشأنها. وستجري أيضا مراجعة لحسابات المساواة في الأجور قبل التفاوض بشأن منح الأجور لتحديد الفجوات في الأجور بين الجنسين التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات.

١٤٨- وفي عام ٢٠١٠ جرى استعراض الاعتبارات الجنسانية لقوة العمل في الخدمة المدنية لأيرلندا الشمالية. وخلص الاستعراض إلى أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في بعض الوظائف. ومن المزمع القيام بأعمال إضافية لتحديد الأسباب، وأي إجراءات ينبغي اتخاذها وربما تؤدي إلى تحسينات، ويشمل ذلك إجراء استعراضات إضافية (من المقرر إجراء الاستعراض المقبل في عام ٢٠١٣).

١٤٩- وقد التزمت السلطة التنفيذية لأيرلندا الشمالية بوضع نظام لرعاية الطفل يمكن تحمل تكلفته، والاستفادة منه بحلول عام ٢٠١٣ وتقوم في الوقت الراهن بالتشاور بشأن الاستراتيجية المقترحة لرعاية الطفل.

## الصحة

### الرد على الفقرة ١٧

١٥٠- وفي أيرلندا الشمالية يُعد القيام بالإجهاض قانونيا إذا كان ضروريا للمحافظة على حياة المرأة، أو إذا كانت هناك مخاطرة بحدوث أثر غير موات حقيقي وخطير على صحتها البدنية أو العقلية، سواء على المدى الطويل أو بصفة دائمة. أما في أي ظروف أخرى فلا يُعتبر القيام بذلك الإجراء قانونيا. وليست هناك خطط لتغيير القانون بشأن الإجهاض في أيرلندا الشمالية.

## الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية

### الرد على الفقرة ١٨

١٥١- الائتمان الشامل الجديد هو للأشخاص الذين يبحثون عن عمل أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وهو يعمل على تبسيط نظام الاستحقاقات بجمعه لطائفة من استحقاقات سن العمل في مبلغ مسّط وحيد. وسياسة الائتمان الشامل محايدة جنسانيا، ومن ثم يعامل كل من الرجل والمرأة على قدم المساواة إذا كانا يخضعان لنفس الظروف.

١٥٢- وستحظى الفئات التي تواجه عقبات أشد في مجال العمل من قبيل الآباء الوحيدين (معظمهم من النساء) بحوافز مالية محسّنة لاتخاذ الخطوات الأولى في مجال العمل. وستقوم الحكومة في الوقت الراهن بدفع دعم لرعاية الطفل لمن يعملون أقل من ١٦ ساعة في

الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، ستتاح سلف في الميزانية لتغطية التكاليف الأولية لرعاية الطفل لمن يطلبها ممن تتوفر لديهم عروض مؤكدة لوظائف، وسيكون لهذا بدوره أثر إيجابي على المساواة بالنسبة لهذه الفئة من مقدمي الطلبات كما سيوفر ذلك الدعم المالي للأسر المنخفضة الدخل. كما سيوفر هذا فرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال مساعدة المزيد من الآباء في الحصول على الدعم المناسب للالتحاق بالوظائف.

١٥٣- وسوف ينخفض عدد الأسر المعيشية العاطلة عن العمل من خلال الائتمان الشامل. وفي بعض الأسر، قد يختار العائل الثانوي خفض ساعات عمله أو إعادة توازنها أو ترك العمل. وفي تلك الحالات، ستزيد القدرة المحسنة للعائل الرئيسي لدعم أسرته أو أسرته من الخيارات المتاحة للأسر لإقامة أفضل توازن بين العمل والحياة.

١٥٤- وقد نُشرت أهداف الإدارة المتعلقة بالمساواة في العمل والمعاش التقاعدي في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، وكجزء من هذا، التزم برنامج الائتمان الشامل برصد أثر تغيير السياسات. وستستخدم الأدلة المستمدة من عدد من المصادر بشأن الخبرات والنتائج المتعلقة بالفئات المشمولة بالحماية، بمن فيهم النساء.

١٥٥- ويكفل إصلاح المعاشات التقاعدية لعام ٢٠٠٨ أن يتيح صندوق حماية المعاشات التقاعدية، الذي يوفر بعض أنواع الحماية لأعضاء برامج استحقاقات محددة للمعاشات التقاعدية المهنية، تقاسم تعويضات المعاش التقاعدي كجزء من تسويات الطلاق. ومنذ عام ٢٠٠٩ أيضاً، وفر برنامج المساعدة المالية تغطية مدفوعات الورثة بحيث تشمل الآباء الباقين على قيد الحياة (كانت في السابق تغطي فقط النساء الأرامل، والرجال الأرامل والشركاء الورثة إذا كانوا في شراكة مدنية مع المتوفي).

١٥٦- وينص قانون المعاشات التقاعدية لعام ٢٠٠٨ على تقاسم بيانات ائتمان المعاش التقاعدي مع موردي الطاقة ليتسنى تحديد المستهلكين من ضعفاء الحال ليحصلوا على خصم بمبلغ ٨٠ جنيهاً إسترلينياً على فواتيرهم الكهربائية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وخصم بمبلغ ١٣٠ جنيهاً إسترلينياً في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وليست هناك بيانات مفصلة متاحة بحسب نوع الجنس بيد أننا نقدر أن حوالي ٦٢ في المائة من المستفيدين<sup>(٣٢)</sup> كانوا من الإناث، و ٣٨ في المائة من الذكور (حيث يشمل المستفيدون الشريك فضلاً عن مقدم الطلب).

(٣٢) نتوقع أن تكون أعداد المستفيدين ماثلة للأعداد التي وردت في تحليل مماثل لمن يحصلون فقط على قروض بالنسبة إلى ضمانات ائتمانات المعاشات التقاعدية.

١٥٧- وكجزء من إصلاحات عام ٢٠٠٨ نقدر أن هناك ١١ مليون عامل يحق لهم التسجيل تلقائيا في معاش تقاعدي لمكان العمل من بينهم ٢٩ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ عاما و ٤٩ عاما، و ٨ في المائة من النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ٥٠ عاما أو ما يزيد. وتشير آخر الدلائل إلى أن نسبة الفئات من السود وفئات الأقليات وفئات الإثنيات في الفئة المؤهلة ستكون حوالي ٨ في المائة في حين أن عتبة الأجور الموجبة للتأهل حاليا هي ٨ ١٠٥ جنيه إسترليني. وتشير الدلائل إلى أن العمال من ذوي الإعاقة سيشكلون ما نسبته ١٤ في المائة من الفئة المؤهلة. وأي شخص لا يسجل تلقائيا بسبب زيادة في عتبة الإيرادات (سيناقش ذلك في البرلمان قبل صيف عام ٢٠١٣) سيحتفظ بالحق في الاشتراك. فإذا اكتسب ما يزيد على الحد الأدنى من شريحة الإيرادات الموجبة للتأهل يحصل أيضا على اشتراك من رب العمل.

١٥٨- وقد أدت إصلاحات المعاشات التقاعدية في عام ٢٠١٠ (التي تتضمن عناصر تشريعية في قانوني المعاشات التقاعدية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) إلى تحسين نتائج المعاش الحكومي التقاعدي الأساسي للمرأة بخفض عدد السنوات الموجبة للتأهل اللازمة للحصول على المعاش التقاعدي الحكومي الأساسي الكامل من ٣٩ عاما إلى ٣٠ عاما. وقد أريد عن قصد من الإصلاحات تحقيق نتيجة أكثر عدلا للنساء والأفراد الذين اتسم نمط أعمالهم بالتعطل، مع الإبقاء في ذات الوقت على مفهوم المساهمة ومؤداه 'شيء مقابل شيء'.

١٥٩- ويسمح هذا التخفيض لعتبة السنوات المؤهلة بدخول كثير من الأشخاص في برنامج المعاشات التقاعدية الحكومي في المملكة المتحدة، وربما كانوا محرومين قبل ذلك من الانضمام إلى هذا البرنامج بسبب المسؤوليات المتعلقة بالرعاية، وسوء الصحة، أو رعاية الطفل. ويُراد من هذا الإصلاح عن قصد تحقيق نتائج أعلى فيما يتعلق بالمعاش التقاعدي لأكثر عدد من الأشخاص في أقرب وقت ممكن. والمتوقع أن يُصبح حوالي ٨٠ في المائة من النساء اللاتي بلغن سنّ المعاش التقاعدي الحكومي منذ نيسان/أبريل ٢٠١١ مستحقات لمعاش تقاعدي حكومي أساسي كامل، مقارنة بحوالي النصف في حال عدم وجود الإصلاحات. وبحلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن يستحق ما يربو على ٩٠ في المائة من النساء اللاتي يبلغن سنّ المعاش التقاعدي الحكومي معاشا تقاعديا حكوميا أساسيا كاملا، أي حوالي نفس نسبة الرجال. وقد حدثت تغييرات أيضا، مثل: سنّ المعاش التقاعدي الحكومي بحيث يعكس التغيرات الديمغرافية؛ المساواة في المعاش التقاعدي الحكومي بين الرجل والمرأة؛ حساب السنوات المؤهلة لمقدمي الرعاية؛ والقواعد التي تجعل من السهل شراء مزيد من السنوات للحصول على معاش تقاعدي حكومي أساسي. ونظرا لأن هذه الإصلاحات المتعلقة بالمعاش التقاعدي أُدخلت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، فمن المبكر جدا الحكم على فعاليتها.

١٦٠- وفي ويلز، يشمل البرنامج بالنسبة للحكومة التزاما باتخاذ إجراءات للتخفيف قدر الإمكان، من الآثار السلبية للتغيرات المترتبة على إصلاح الرفاه، ومعالجة الأسباب الطويلة الأجل للفقر.

١٦١- وفي أيرلندا الشمالية، تكفل الواجبات القانونية المتعلقة بالمساواة في المادة ٢٥ من قانون أيرلندا الشمالية (١٩٩٨) التأكيد من أن تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة أساسي لعملية صنع السياسات، ولذلك تخضع جميع المقترحات المتعلقة بالميزانية لفحص يتعلق بالمساواة وتقييمات للأثر المرتفع.

## فئات النساء المحرومات

### الرد على الفقرة ١٩

١٦٢- أنشأت الحكومة فريقا عاملا وزاريا في نهاية عام ٢٠١٠، لبحث سُبل معالجة النتائج الاجتماعية السيئة التي يواجهها العجر والرحل في مجالات من قبيل الصحة، والتعليم، وأماكن الإقامة، والوظائف، ونظام العدالة الجنائية. ونشر الفريق العامل الوزاري تقريرا مرحليا في نيسان/أبريل<sup>(٣٣)</sup> يشمل ٢٨ التزاما من شتى أرجاء الحكومة، ويشمل ذلك ما يلي:

- 'معلم رئيسي افتراضي' تجريبي يتبنى مصالح العجر، والروما، والتلاميذ الرُّحَل في شتى أرجاء سلطتهم المحلية، ويستجيب للقضايا المتعلقة بتدني الإنجازات والحضور؛
- تعزيز نتائج الصحة المحسنة للعجر، والرُّحَل في إطار الهياكل الجديدة المقترحة لدائرة الصحة الوطنية؛
- العمل من أجل الاستفادة من دعمنا للمواقع المأذون بها وتحظى بتأييد المجتمع المحلي، من خلال توفير ٦٠ مليون جنيه إسترليني لأغراض التمويل السريع للرُّحَل ومنحة المساكن الجديدة؛
- تحسين المعرفة بطريقة ارتباط العجر والرُّحَل بدوائر التوظيف؛
- منع جرائم الكراهية، وزيادة الإبلاغ عن الحوادث والتصدي للمواقف التي تشكل أساسا لها؛
- ضمان الوصول إلى أنشطة التأهيل المناسبة لمن هم في السجون وتحت المراقبة.

(٣٣) [www.gov.uk/government/publications/reducing-inequalities-for-gypsies-and-travellers-progress-report](http://www.gov.uk/government/publications/reducing-inequalities-for-gypsies-and-travellers-progress-report)

١٦٣- وسيواصل الفريق العامل الوزاري رصد التقدم بشأن هذه الالتزامات وإعداد تقارير بشأنها.

١٦٤- وقد أطلقت حكومة ويلز في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مبادرة ' الانتقال إلى مستقبل أفضل - إطار عمل وخطة إنجاز للعجز والرُحْل' (٣٤) ويرمي إطار العمل إلى التصدي لأوجه اللامساواة والفقر التي يعاني منها مجتمع العجز والرُحْل، وضمان تكافؤ الفرص وتمكين المجتمع المحلي من الحصول على الموارد والخدمات الرئيسية. وهو يشمل بنودا تتعلق بالصحة والرعاية المستمرة، والتعليم والتدريب، والمشاركة والحوار وأماكن الإقامة والتوظيف. ويرمي إطار العمل إلى التصدي لارتفاع معدلات وفيات الرُضْع، والحوادث، والمرض، وانخفاض العمر المتوقع الذي يعاني منه المجتمع المحلي وينص أيضا على التزامات وهي: دعم السلطات المحلية لزيادة وتحسين أماكن الإقامة؛ استحداث واجب قانون للسلطات المحلية لتوفير أماكن إقامة مناسبة ثقافيا إذا اقتضت الحاجة؛ ومكافحة ضعف الطموحات والفرص لشباب العجز والرُحْل. كما يشجع أيضا مجموعة من السبل لتحسين الحضور في المدارس وتحصيل العلم.

١٦٥- وفي أيرلندا الشمالية، أنشأ وزير التعليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ فرقة عمل معنية بتعليم الرُحْل لمساعدة إدارة التعليم على وضع الخطط لتحقيق أفضل النتائج التعليمية لمجتمع الرُحْل. وقد أصدرت إدارة التعليم مؤخرا مشروع إطار عمل لتعليم الأطفال الرُحْل ويجري تداوله في الوقت الراهن للتشاور مع الجمهور بشأنه.

١٦٦- الأولويات للشباب، سياسة جديدة لإنجاز أعمال الشباب في مجال التعليم، ومن المقرر تنفيذها اعتبارا من ربيع عام ٢٠١٣. ورهنا بنتيجة التشاور مع الجمهور يُقترح أن يستند تخطيط أعمال الشباب وتمويلها وإنجازها إلى تقييم للاحتياجات. وسيستهدف توفير ذلك الشباب المعرضين لأشد مخاطر لإقصاء الاجتماعي، والمعرضين أيضا لمخاطر الانفصال عن التعليم والتدريب، والوافدين الجدد أو الذين تعتبر اللغة الانكليزية لغة إضافية بالنسبة لهم، ومقدمي الرعاية الشباب أو الآباء الشباب، أو المنتمين لمجتمع الرُحْل.

١٦٧- وصدرت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تقارير دراسة صحة الرُحْل لكل أيرلندا التي تبحث الصحة والاحتياجات الصحية لجميع الرُحْل الذين يعيشون في كلتا الدولتين. وقد صدر بصورة مستقلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تقرير متابعة دفعة مواليد. وتوفّر النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة إطارا لضمان حصول الرُحْل على خدمات الرعاية الصحية. وفي

(٣٤) <http://wales.gov.uk/docs/dsjlg/publications/equality/110928gypsytravelleren.pdf>

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أنشئ المنتدى الإقليمي لصحة ورفاه الرُّحَل من أجل تنفيذ الأولويات المحددة في تقارير كل أيرلندا لدراسة صحة الرُّحَل.

١٦٨- وفي عام ٢٠٠٤ أنشئت دائرة الترجمة الشفوية في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية في أيرلندا الشمالية بغية تحسين حصول أفراد المجتمعات الإثنية الذين لا يتكلمون الانكليزية على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية.

## الرد على الفقرة ٢٠

١٦٩- قبلت حكومة المملكة المتحدة بصورة عامة ٤٠ من بين ٤٣ توصية وردت في تقرير البارونة كورستون لعام ٢٠٠٧ المعنون 'استعراض للنساء ذوات حالات الضعف الخاصة في نظام العدالة الجنائية'<sup>(٣٥)</sup> ويشمل التقدم الذي أُحرز على مدى السنوات الخمس الماضية استثمارا كبيرا في المراكز المجتمعية للمرأة بغية التصدي لعوامل ترتبط بالنساء اللاتي يرتكبن جرائم من قبيل إدمان المخدرات والكحول، ومسائل الصحة العقلية ولديهن تاريخ من إساءة استعمال المخدرات، وخفض عدد أماكن سجون الإناث بمقدار ٤٠٠ مكان، وإغلاق سجن مورتون هول Morton Hall prison في عام ٢٠١١. وينبغي أن تلاحظ أيضا العلامات البارزة التالية:

- وكالات المراقبة (وهي مسؤولة عن الإشراف على مرتكبي الجرائم الذين أُطلق سراحهم من السجون بتصاريح، ومرتكبي الجرائم المحكوم عليهم بأحكام أصدرتها المجتمعات المحلية) عليها أن تبين أنها توفر ما هو مناسب للسماح للمرأة باستكمال عقوبتها وخفض احتمال ارتكابها المزيد من الجرم. وقد حصلت تلك الوكالات على مبلغ ٣،٧٨ مليون جنيه إسترليني لتمويل ٣١ خدمة مجتمعية للمرأة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وهي تقدم خدمات لمعالجة عوامل مرتبطة بجرائم المرأة، بما في ذلك إساءة استعمال المخدرات، وقضايا الصحة العقلية، وخلفيات العنف العائلي وسوء المعاملة العائلية. ويجري تفويض مبلغ ٣،٧٨ مليون جنيه إسترليني هذا إلى الوكالات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لممارسة عملية البدء محليا بما يتيح المرونة لتلبية الاحتياجات المحلية. وهذه الميزانية مخصصة فقط لخدمات المجتمع المحلي للمرأة ولم توافق الدائرة الوطنية لإدارة شؤون المجرمين على استخدامها في مجالات عمل أخرى مع المجرمين.

(٣٥) <http://www.justice.gov.uk/publications/docs/corston-report-march-2007.pdf>

- ويجب أيضا على وكالات مراقبة السلوك التأكد من توفير ما يناسب المرأة لاستيفاء أمر تعويض المجتمع المحلي وهي في ظروف مناسبة، لتجنب الحالات التي يحتمل تواجدها فيها بمفردها كأثنى في مجموعة عمل.
- وتواصل دائرة أماكن الإقامة والدعم فيما يتعلق بالكفالة، تقديم الدعم إلى بعض النساء في المجتمع المحلي اللاتي ليس لديهن عنوان مناسب أو يحتجن لبعض الدعم الإضافي.
- وأدرجت في جميع مجالات أنظمة السجون معايير محددة جنسانية بالنسبة للمرأة ويتم في ضوءها مراجعة أعمال كل منشأة.
- ويستمر تنفيذ برنامج توعية الموظفين بشؤون المرأة مع التركيز على تدريب المدربين لتوفير الدعم للموظفين والشركاء العاملين مع مرتكبات الجرائم.
- إنجاز برنامج 'الدعوة لإنهاء العنف ضد المرأة' والفتاة' الذي تقوده الحكومة، وسيتناول المستويات المرتفعة لسوء معاملة مرتكبات الجرائم.
- الالتزام بنشر الأهداف الاستراتيجية للحكومة بالنسبة لمرتكبات الجرائم في مطلع عام ٢٠١٣.

١٧٠- ومرتكبات الجرائم الحق في الحصول على نفس المعاملة والخدمات من دائرة الصحة الوطنية كأى شخص آخر. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، يقتضي قانون الرعاية الصحية والاجتماعية لعام ٢٠١٢ أن تكون الخدمات والمرافق الصحية لجميع السجناء المحتجزين في السجن، أو في أماكن إقامة آمنة أخرى، معادلة لمعايير الرعاية التي يحظى بها السكان في المجتمع الأوسع نطاقا.

١٧١- ويعمل مجلس برنامج الصحة والعدالة الجنائية على خفض عدد السجناء اللاتي لا يمثلن خطرا على الجمهور، وذلك بتحويلهن في مرحلة مبكرة من اتصاهن بنظام العدالة الجنائية. ويجرب المجلس كما ينفذ خدمات اتصال وتحويل على الصعيد الوطني، وبالنسبة للمحتجزات لدى الشرطة وفي المحاكم، لتحديد مرتكبات الجرائم اللاتي يعانين من مشاكل الصحة العقلية، ومن إعاقات التعلم، ومن الاضطرابات الشخصية والمشاكل المتعلقة بالمخدرات أو الكحول، في أقرب وقت ممكن في عملية العدالة الجنائية. وعندما يتم تحديدهن وتقييمهن، يحلن إلى دوائر العلاج المناسبة، سواء بقين ضمن نظام العدالة الجنائية أم لا. ويتم أيضا تناول الاحتياجات الصحية للسجناء عن طريق برامج من قبيل البرامج التجريبية

للنقاهة من المخدرات (Drug Recovery Wings)<sup>(٣٦)</sup>؛ واستراتيجية الاضطرابات الشخصية؛ والبرامج التجريبية للبدائل المكثفة لاحتجاز مرتكبات الجرائم والتي تقوم على أساس معالجة ذوات المشاكل المتعلقة بالمخدرات أو مشاكل الصحة العقلية.

١٧٢- والنساء المحتجزات بموجب صلاحيات قانون المهجرة في مراكز الترحيل التابعة لإدارة المهجرة يتركز عموماً في مركز واحد من هذا القبيل، وهو مركز Yarl's Wood في بدفوردشاير Bedfordshire، مما يسمح بتلبية الاحتياجات المحددة القائمة على نوع الجنس بصورة أفضل من حيث توفير المرافق، والأنشطة، والخدمات، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية. وتبحث وكالة الحدود في المملكة المتحدة عما إذا كانت هناك جوانب لسياسة دائرة السجون تتعلق بالسجينات ويمكن اعتمادها لجدواها فيما يتعلق بأماكن الاحتجاز التابعة لإدارة المهجرة.

١٧٣- وفي أيرلندا الشمالية، نشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ استراتيجية لإدارة شؤون المحرّمات والمعرضات للسلوك الإجرامي. ويوضح هذا التزام الحكومة بنهج منظم، ومنسق، ومتعدد الوكالات في إعداد الأنشطة المتعلقة بالمرأة تحديداً والرامية إلى معالجة سلوكها الإجرامي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بدأت مراجعة أعمال للأقران للتأكد من تحقيق المعايير المحددة بحسب نوع الجنس والمحافظة عليها.

## الرد على الفقرة ٢١

١٧٤- ولا نعتبر أن القدرة على تغيير رب العمل ضرورية لتوفير الحماية. وثمة طائفة من الخيارات المتاحة للعمال المحليين فيما وراء البحار لالتماس الحماية من قبيل اللجوء إلى آلية الإحالة الوطنية إذا كان قد تم الاتجار بهم إلى داخل المملكة المتحدة؛ والقدرة على إبلاغ الشرطة عن الاعتداء أو مصادرة جواز السفر؛ وحققهم كعمال في الوصول إلى خدمة المجالس القضائية المعنية بالوظائف أو العودة إلى بلدانهم.

١٧٥- ونعتبر أن أفضل طريقة لمنع علاقات سوء المعاملة التي جلبت إلى المملكة المتحدة هي تقييد طريق الوصول وفحص صحة علاقة العمل قبل إصدار التأشيرة. لذا فقد قيدنا مدة الإقامة في المملكة المتحدة بـ ٦ شهور ويتطلب الأمر انقضاء ١٢ شهراً قبل التوظيف ووجود بيان موقع عليه يتضمن بنود وشروط الوظيفة بما يتفق مع الحد الأدنى الوطني للأجور. ويبلغ العاملون المحليون فيما وراء البحار أيضاً بحقوقهم في المملكة المتحدة لكي يمكنهم الحصول على المساعدة إذا احتاجوا إليها - وتتوفر هذه الرسالة في طائفة من اللغات.

(٣٦) <http://www.justice.gov.uk/news/features/feature220611a>

١٧٦- ومنذ بدء العمل بالقواعد الجديدة لم نر أي دليل على أن تلك التغييرات قد أدت إلى زيادة في سوء المعاملة أو في الاتجار بالبشر. وأظهر تقرير أخير لفريق وزاري مشترك بين الإدارات بشأن الاتجار في البشر أن نسبة مئوية صغيرة فقط من ضحايا الاتجار في البشر دخلت المملكة المتحدة للعمل لدى الأسر المعيشية لأرباب أعمالهم. ونتوقع أن تؤدي التغييرات في قواعد الهجرة إلى زيادة انخفاض ذلك أكثر من هذا.

١٧٧- وأطلقت حكومة ويلز، في عام ٢٠٠٨ استراتيجية إدماج اللاجئين، وفي تموز/يوليه ٢٠١١ أطلقت خطة عمل مقترنة بذلك<sup>(٣٧)</sup> تصف الإجراءات التي ستستخدمها حكومة ويلز ومنظمتها الشريكة لتحقيق الهدف المحدد في الاستراتيجية لتوفير إطار لرصد وتقييم المنجزات مقابل الأهداف. ويتعلق هذا بتحقيق إنشاء علاقات متبادلة تتسم بروح المسؤولية بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، وبين المجتمع المدني والحكومة.

١٧٨- وفي أيرلندا الشمالية استحدثت تقديم اللغة الانكليزية بالجمان لطالبي اللجوء ممن تقدموا بطلبات اللجوء في المملكة المتحدة. ويعد مؤهلا أيضا للحصول على هذا بالجمان الزوج/ الشريك المدني لطالب اللجوء (الذي يكون أثنى عادة) وأطفالهما. ويمكن لطالبي اللجوء الذين يبدؤون دورة ويحصلون على مركز اللاجئ في تلك الأثناء، تكملة الدورة دون رسوم.

## الزواج والعلاقات الأسرية

### الرد على الفقرة ٢٢

١٧٩- نشرت لجنة القانون تقرير 'المعايشة: العواقب المالية لانهيار العلاقة'<sup>(٣٨)</sup> في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأوصى هذا التقرير المستقل ببرنامج قانوني لإنشاء حقوق والتزامات قانونية معينة للمقترنين المقيمين معا، باعتبار أن هذا هو الوضع الافتراضي عندما تنهار العلاقات. ويمكن للمقترنين اللذين يرغبان في الخروج من برنامج الوضع الافتراضي اختيار القيام بذلك.

١٨٠- وكانت اقتراحات لجنة القانون مماثلة من جوانب كثيرة لتلك التي تضمنها قانون الأسرة (اسكتلندا) في عام ٢٠٠٦. ومن ثم، ففي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلنت حكومة المملكة المتحدة أنها ستنتظر نتيجة البحوث في عملية البرنامج الاسكتلندي لتقييم تكلفته وفعاليته في تسوية القضايا المالية المتعلقة بالانفصال التي تواجه المقترنين المقيمين معا.

(٣٧) <http://wales.gov.uk/topics/housingandcommunity/communitycohesion/publications/refugeeactionplan>

(٣٨) <http://lawcommission.justice.gov.uk/publications/723.htm>

١٨١- ونظرت حكومة المملكة المتحدة بعدئذ في البحوث المتعلقة بأثر قانون الأسرة (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٦ إلى جانب المقترحات المبينة في تقرير لجنة القانون، وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعلنت أن التوصيات المتعلقة بالإصلاح لن تُقدم خلال هذه الدورة البرلمانية. واعتبرت حكومة المملكة المتحدة أن التشريع الاسكتلندي لم يوفر أساسا كافيا للتغيير في القانون في انكلترا وويلز، وأن نظام العدالة الأسري في الوقت الراهن يمر بمرحلة انتقالية وثمة إصلاحات رئيسية في الأفق.

١٨٢- وتتاح للمقترنين من نفس الجنس في المملكة المتحدة الفرصة لتسجيل علاقهم كشركاء مدنيين ومن ثم يحصلون على حقوق وتترتب عليهم التزامات تعادل عموما تلك المنطبقة على الأزواج المقترنين. وتعمل حكومة المملكة المتحدة في الوقت الراهن على استصدار تشريع<sup>(٣٩)</sup> لتمكين الأزواج المقترنين من نفس الجنس في انكلترا وويلز من الزواج. وتعتمد الحكومة الاسكتلندية أيضا إجراء هذا التغيير قريبا.

١٨٣- وفي أيرلندا الشمالية، يمكن للمقترن التماس الحصول على مساعدة مالية، فور الانفصال، استنادا إلى القانون العام للعقود، والممتلكات، أو الوكالات.

### مرفق إحصائي

#### معلومات إضافية استجابة للفقرة ١١ المتعلقة باسكتلندا

ترد معلومات بشأن انتشار ومعدلات سوء المعاملة الأسرية والعنف الجنسي في المنشور المعنون 'ضحايا العنف الجنسي ونماذج المطاردة في الدراسة الاستقصائية للجريمة والعدالة في اسكتلندا للفترة ٢٠١٠/٢٠١١' - <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2011/12/20090441/0>

ترد معلومات بشأن معدلات إبلاغ للشرطة في المنشور المعنون 'الجريمة المسجلة في اسكتلندا' - <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2012/06/1698> وعلسى الأخص في: <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2012/06/1698/7>

ترد معلومات بشأن إجراءات المحاكم (محاكمة المجرمين والحكم عليهم) في المنشور المعنون 'الإجراءات الجنائية في اسكتلندا' (للاطلاع على التفاصيل بشأن الأشخاص المقامة ضدهم الدعاوى، انظر <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2012/11/5336/5>

(٣٩) قانون الزواج (الأزواج من نفس الجنس).

و <http://www.scotland.gov.uk/Publications/2012/11/5336/14> للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالأحكام الصادرة ضد المجرمين).

### معلومات إضافية ردا على الفقرة ١١ المتعلقة بأيرلندا الشمالية

فيما يلي جدول إحصائي يوفر معلومات مفصلة بشأن انتشار العنف العائلي في أيرلندا الشمالية:

[http://www.psnipolice.uk/domestic\\_abuse\\_incidents\\_and\\_crimes\\_in\\_northern\\_ireland\\_2004-05\\_to\\_2011-12.pdf](http://www.psnipolice.uk/domestic_abuse_incidents_and_crimes_in_northern_ireland_2004-05_to_2011-12.pdf)

معلومات إحصائية مفصلة بشأن انتشار العنف الجنسي في أيرلندا الشمالية:

[http://www.psnipolice.uk/police\\_recorded\\_crime\\_in\\_northern\\_ireland\\_1998-99\\_to\\_2011-12.pdf](http://www.psnipolice.uk/police_recorded_crime_in_northern_ireland_1998-99_to_2011-12.pdf)

## معلومات إضافية رداً على الفقرة ١٥

## مشاركة المرأة في الحياتين السياسية والعامية

النساء من السود والأقليات والجموعات الإثنية	النساء		
		الوزراء الذين يحضرون جلسات مجلس الوزراء	
(١ من ٣٢)	٣,١٪	(٥ من ٣٢)	١٥,٦٪
(٥ من ١٢٠)	٣,٣٪	(٢٣ من ١٢٠)	١٩,١٪
(٢٧ من ٦٥٠)	٤,٢٪	(١٤٦ من ٦٥٠)	٢٢,٤٪
(٤٠ من ٨١٣)	٤,٩٪	(١٨٠ من ٨١٣)	٢٢,١٪
	٣,٦٪		٣٠,٦٪
	(لا أحد)	(٦ من ٤١)	١٤,٦٪
		من بين ٥٧٥ قاضٍ لا توجد بيانات	٢٢,٦٪
		(من بين ٢٠٦٠) لا توجد بيانات	٣٩,٦٪
(١١٩ من ١٧٤٠)	٧,٢٪	(٥٨٢ من ١٧٤٠)	٣٤٪

## التقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجالس هيئات الشركات المدرجة في القائمة

## الشركات المائة التي يتكون منها مؤشر فوتسي (مؤشر فايننشال تايمز للسوق المالية)

- تشكل النساء الآن ١٧,٣ في المائة من إدارات ١٠٠ شركة وهي مؤشر فوتسي (زيادة عما كانت عليه النسبة المئوية في عام ٢٠١٠ وهي ١٢,٥ في المائة).
- ٢١,٥ في المائة من المديرين غير التنفيذيين (زيادة بنسبة ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠)
- ٦,٧ في المائة من الإدارات التنفيذية (زيادة بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٠)
- وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٢ كانت النساء يمثلن ٣٨ في المائة من جميع المعينين في مجالس الإدارات.
  - ٤٩ في المائة من المديرين غير التنفيذيين الجدد هم من النساء
  - ٩ في المائة من المديرين التنفيذيين الجدد هم من النساء
- بقي ٧ من جميع مجالس الإدارة المقتصرة على الذكور في مؤشر فوتسي المكون من ١٠٠ شركة (بانخفاض عن ٢١ مجلس في عام ٢٠١٠).

- وبالإضافة إلى ذلك، تبين دراسة أجرتها كلية كرانفيلد للإدارة Cranfield School of Management أنه إذا ظل هذا الزخم والخطوات الراهنة للتغيير على ما هو عليه، سنكون على مسار يحقق ما نسبته ٢٦،٧ في المائة للنساء في مجالس إدارة ١٠٠ شركة يتكون منها مؤشر فوتسي بحلول عام ٢٠١٥ و ٣٦،٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

### مؤشر فوتسي المكون من ٢٥٠ شركة

- تمثل النساء الآن ١٢ في المائة من مؤشر مجالس إدارة ٢٥٠ شركة من مؤشر فوتسي (بزيادة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠ وهي ٧،٨ في المائة).
- ١٤،٩ في المائة من المديرين غير التنفيذيين
- ٥،٢ في المائة من المديرين التنفيذيين
- ومنذ ١ آذار/مارس ٢٠١٢ كانت النساء يمثلن ٣٦ في المائة من جميع المعينين في مجالس إدارة
- ٤٤ في المائة من المديرين غير التنفيذيين الجدد هم من النساء
- ١١ في المائة من المديرين التنفيذيين من النساء.
- لا يزال ٧٩ من مجالس الإدارة تقتصر على الرجال في مؤشر فوتسي المكون من ٢٥٠ شركة (بانخفاض عن ١٣١ في عام ٢٠١٠).
- ومعظم اللاتي تم تعيينهن لم تكن لديهن خبرة مسبقة في مجالس إدارة ٣٥٠ شركة من الشركات التي يتكون منها مؤشر فوتسي، مما يشير إلى أن عملية التعيين مفتوحة بالنسبة للنساء الجدد.

المصدر: مرصد مجالس الإدارة (BoardWatch) - ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢